

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/44/917
31 January 1990
ARABIC
ORIGINAL : SPANISHالدورة الرابعة والأربعون
البند ٢٤ من جدول الأعمالالحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد
السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم

مذكرة من الأمين العام

- ١ - يشمل التقرير الثالث لبعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من نزاهة الانتخابات في نيكاراغوا ، الوارد في الوثيقة المرفقة ، الفترة الممتدة من بداية الحملة الانتخابية في أوائل كانون الأول/ديسمبر الى نهاية كانون الثاني/يناير . ويحلل التقرير المسائل المتعلقة بإدارة عملية الانتخابات وتطور الأنشطة السياسية الانتخابية ، ووسائل الاتصال الاجتماعي ، ومسائل أخرى ذات صلة .
- ٢ - وقد كان السيد إليوت ل. ريتشاردسون ، الممثل الشخصي للأمين العام ، موجودا في نيكاراغوا في الفترة من ١٠ الى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وقد اجتمع أثناء زيارته الرسمية الثانية هذه ، برئيس وأعضاء المجلس الانتخابي الأعلى ورؤساء وأعضاء المجالس الانتخابية الإقليمية لبلوفيلدن وخويغالبا وماناغوا وبويرتو كابساس ، وبالمرشحين للرئاسة من الأحزاب والتحالفات السياسية وبزعماء القوى السياسية الرئيسية في المناطق التي زارها . كما عقد اجتماعا مطولا مع رئيس الجمهورية . وتناول السيد ريتشاردسون مع جميع محاوريه هؤلاء الجوانب الرئيسية لعملية الانتخابات وبحث الأعمال التحضيرية الجارية ، بهدف ضمان جريان التصويت وعملية الانتخابات في ٢٥ شباط/فبراير القادم دون حدوث أي مخالفات .
- ٣ - وقام السيد ريتشاردسون بإبلاغي شخصيا بتقييماته لحالة الانتخابات في نيكاراغوا وبدور بعثة مراقبي الأمم المتحدة التي يرأسها السيد إقبال رضا .

التقرير الثالث المقدم من الأمين العام من بعثة
مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من نزاهة الانتخابات
في نيكاراغوا

أولا - مقدمة

١ - تشمل اختصاصات بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من نزاهة الانتخابات في نيكاراغوا إعداد وتقديم تقارير بصفة دورية إلى الأمين العام ، الذي يقوم بدوره بإبلاغ المجلس الانتخابي الأعلى في نيكاراغوا ، عند الاقتضاء . وفي الوقت ذاته ، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام ، في قرارها ١٠/٤٤ المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، أن يقدم إليها تقارير دورية عن التقدم الذي تحرزه بعثة المراقبين . وفي ضوء ذلك ، أعدت البعثة هذا التقرير الثالث ، الذي يغطي الجوانب الرئيسية لعملية الانتخابات في نيكاراغوا خلال كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وتناولت فيه بصورة أساسية : الأعمال التحضيرية التي تقوم بها السلطة الانتخابية بهدف تنظيم عملية الانتخابات وتقليل إمكانية التلاعب إلى أقصى حد ممكن ؛ وتعزيز السلطة الانتخابية ؛ والحملة الانتخابية ؛ واستخدام وسائل الاتصال الجماهيري . وقد اتخذ أعضاء البعثة في مناسبات عديدة ترتيبات للتوصل إلى حل معظم المشاكل ، يرد التعليق عليها في نص هذا التقرير ، ولا يرد لها ذكر بالتحديد على اعتبار أنها جزء عادي من مهام البعثة . ويقتصر التقرير على تعداد بعض الترتيبات التي قام بها الممثل الشخصي للأمين العام لأهميتها ، وخصوصا بعض المسائل التي جرى تحليلها في الاجتماع المعقود مع الرئيس أورتيغا .

الأعمال التحضيرية للمرحلة الثالثة

٢ - يوجد لدى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في الوقت الراهن فريق من ٥٤ موظفا علاوة على خبراء استشاريين يسدون المشورة إليها . وللبعثة مكاتب دائمة في جميع المناطق الانتخابية باستثناء المنطقة التاسعة (ريو سان خوان) التي تجري تغطيتها ، نظرا لشدة انخفاض الكثافة السكانية فيها ، من خويغالبا . وبخصوص الانتخابات التي ستجرى في ٢٥ شباط/فبراير ، سيعزز فريق مراقبي الأمم المتحدة بـ ١٦٠ مراقبا آخرين على الأقل . وسيأتي ثلث هذا العدد تقريبا من الأمانة العامة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ؛ وسيتألف ثلث آخر من موظفين وخبراء من منظمات ومشاريع تابعة للأمم المتحدة موجودين في المنطقة ؛ وستوفر الثلث الأخير حكومات مختلف البلدان التي وافقت على التعاون في أعمال التحقق . وبناء على ذلك ، سيربـو

العدد الاجمالي للجنسيات الممثلة في بعثة مراقبي الامم المتحدة على ٥٠ ، مما سيسهم بلا شك في نشر تفاصيل عملية انتخابات نيكاراغوا على الصعيد الدولي .

٣ - وقد شددت البعثة دائما على الجوانب النوعية في مهمة المراقبة وان الحفاظ على المعايير السابقة اثناء عملية الانتخابات سوف يعني بذل مجهود كبير . وقد بدأت الاعمال التحضيرية منذ مدة قصيرة . وتم الآن إنشاء فريق قوي من خبراء الاحصاء والعدّ سيتمكن ، لغرض الإعلام والتحقق الداخليين ، من تقديم توقعات للنتائج للاستخدام الداخلي وبهامش خطأ منخفض جدا ووضع جداول موازية للنتائج . كما يتضمن الفريق خبراء في مجال السوقيات لتنظيم المهمة المعقدة الممثلة في مراقبة عملية الانتخابات . وبدأ الفريق يعدّ اتفاقات مع كيانات منظومة الامم المتحدة ، لاسيما برنامج الامم المتحدة الانمائي ومكتب مغوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وفريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى ، من شأنها أن تتيح توسيع الهياكل الأساسية المعقدة اللازمة لدعم أنشطة التحقق . وبالمثل ، ومع أن عدد المراقبين والموارد التي تم الحصول عليها سيتيح تغطية كافية لعملية الانتخابات ، ستعقد اتفاقات تنسيق مع منظمة الدول الأمريكية ومع فريق الشخصيات البارزة الذي يرأسه السيد كارتر ، الرئيس الاسبق للولايات المتحدة . وبطبيعة الحال ، سيستمر التعاون الذي بدأ مع منظمة الدول الأمريكية في الشهور السابقة .

ثانيا - الجو الدولي وأثره في عملية الانتخابات

٤ - حدثت في الشهرين الأخيرين تغيرات على الساحة الدولية كانت ولا تزال تؤشر تأثيرا فريدا على كل عملية الانتخابات النيكاراغوية . فلا يزال للتغيرات التي تحدث في شرق أوروبا آثار على الساحة المحلية وفي مواقف المتنافسين في عملية الانتخابات . بيد أن الأحداث التي وقعت في المنطقة كانت ذات آثار أهم . فقد تفاقمت في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر العلاقات بين السلفادور ونيكاراغوا ، التي كانت متدهورة بالفعل بسبب الهجوم الذي شنته جبهة فرابوندو مارتي للتحريير الوطني واغتيال ستة قساوسة جيزويت . وسقطت طائرة زعم أنها كانت قادمة من نيكاراغوا وادعت السلطات السلفادورية أنها كانت تنقل أسلحة إلى جبهة فرابوندو مارتي للتحريير الوطني لكي تستخدمها في هجومها ، وأدى ذلك إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين سان سلفادور ومناغوا . ونتيجة لذلك أُجّل مؤتمر القمة لدول أمريكا الوسطى الذي كان من المقرر عقده في نيكاراغوا ، على الرغم من أنه عُقد بعد مساع مكثفة اجتمع غير عادي في سان اسيدرو دي كرونادو بكوستاريكا .

٥ - وفي البيان الصادر عن الاجتماع (A/44/872-S/21019) في ١٢ كانون الأول/ديسمبر طلب رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الخمسة ، في جملة أمور ، أن تشرع لجنة الدعم والتحقق الدولية في اتخاذ اجراءات من أجل تسريح أفراد جبهة فرايوندو مارتي للتحريير الوطني . كما أعربوا عن تأييدهم لحكومة نيكاراغوا لكي تحوّل الأموال المعتمدة لتقديم مساعدة إنسانية إلى المقاومة النيكاراغوية إلى لجنة الدعم والتحقق الدولية من أجل تنفيذ عملية تسريح أفراد المقاومة وإعادةتهم هم وأفراد أسرهم إلى وطنهم ، أو توظيفهم طوعا في بلدان أخرى . وكررت حكومة نيكاراغوا من جانبها ما سبق أن عرضته على المقاومة النيكاراغوية من بذل مساع حتى يتسنى للعائدين إلى الوطن قبل ٥ شباط/فبراير تسجيل أسمائهم وممارسة حق الاقتراع في الانتخابات التي ستجرى في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وصلت إلى نيكاراغوا المجموعة الأولى من أفراد المقاومة الذين سرحوا في إطار اتفاقات تيلا ، التي توصل اليها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في تيلا بهندوراس في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ (A/44/451-S/20778) وسجلوا أسمائهم في مكاتب المجلس الاقليمي لمناغوا في ٢٢ كانون الثاني/يناير .

٦ - ومن المؤسف أن تنفيذ الاتفاقات الايجابية لمؤتمر القمة قد تأثر تأثرا شديدا بما وقع في بنما من أحداث . ففي نيكاراغوا ، دفع تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في بنما في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ، الحكومة إلى اعلان حالة التأهب القومي المذكورة ، مبررة ذلك باحتمال تدخل الولايات المتحدة في نيكاراغوا . وزعمت المعارضة أن الهدف من إعلان حالة التأهب العسكري في كل الاقليم الوطني هو تقييد الحريات السياسية والمدنية وإيجاد جو حرب قد يؤثر على عملية الانتخابات . وأتاح ما أدلى به مرشحو الاتحاد الوطني للمعارضة من تصريحات بأن تدخل الولايات المتحدة في بنما قد أدى إلى أن تتولى السلطة حكومة "نيابية منتخبة انتخابا حرا" لمرشحي جبهة التحرير الوطني السندينية اتهام الاتحاد بإشارة منازعات يمكن أن تؤدي إلى تدخل مماثل في نيكاراغوا . وقد تفاقم الوضع المتوتر فعلا بشكل ملموس إثر قيام قوات الولايات المتحدة الأمريكية باقتحام مقر سفير نيكاراغوا في بنما . وردا على ذلك قامت حكومة نيكاراغوا بطرد عدد معين من الدبلوماسيين من سفارة الولايات المتحدة في مناغوا ، وقدمت شكوى نظر فيها مجلس الامن ، ولكنها تجنبت حدوث تدهور خطير في الوضع . بيد أن هذا الطرد قد اعتبر في واشنطن محاولة بتقليل من قدرتها على مراقبة الانتخابات . وفي هذا السياق سهل رد المعارضة المتأخر والمتحفظ على الحكومة تصوير المعارضة على أنها تؤيد حدوث عملية مماثلة في نيكاراغوا .

٧ - ومع ذلك فقد كان أقوى أثر هو صدور بيان عن وزارة الدفاع دعا الجيش وقوات وزارة الداخلية في الفقرة ٣ منه إلى أن تنفذ ، في إطار حالة التأهب القصوى و "في بداية التدخل الأمريكي ... خطط تحييد وتعجيز وإعدام كل العناصر الخائنة والمتمردة التي شجعت التدخل سرا وعلانية ...". وأعربت بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من نزاهة العملية الانتخابية في نيكاراغوا ، على الفور ، للمجلس الأعلى للانتخابات عن قلقها إزاء ما يترتب على هذا البلاغ من آثار في إطار عملية الانتخابات . وشارك المجلس الأعلى للانتخابات البعثة فيما يساورها من قلق وأرسل بدوره استيضاحا إلى وزارة الدفاع . ويبين ما جاء في الرد من عبارات تتسم بقدر من الغموض أنه ليس لهذه الفقرة صلة بعملية الانتخابات بل أنها تتعلق فقط ب "التدابير العرفية الطارئة والمشروعة" التي اضطرت الحكومة إلى اتخاذها لاحتمال حدوث تدخل مسلح . وأصدر المجلس الأعلى للانتخابات فيما بعد بيانا أكد فيه مجددا نفاذ الدستور وإعمال ما ينص عليه من حقوق و ضمانات ، وذكر وزارتي الدفاع والداخلية بواجبهما الذي يحتم عليهما ضمان واحترام حقوق جميع المشتركين في عملية الانتخابات الراهنة . ووقت كتابة هذا التقرير يبدو أن هذه الاجراءات قد زادت ، وما زالت المعارضة تشير إليها بوصفها مظهرا لميول الحكومة العدوانية ، مع أن البيان لم ينسخ رسميا بعد .

ثالثا - إدارة عملية الانتخابات

٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض ، اختتمت عملية فحص السجلات الانتخابية ، وهي مسؤولية منوطة بالسلطة الانتخابية وتم تصحيح عدد يسير من أخطاء القيد . وبغية تسهيل إشراك أفراد المقاومة النيكاراغوية في عملية الانتخابات ، أذن المجلس الانتخابي الأعلى بإنشاء آلية خاصة تتيح التسجيل لغاية ٥ شباط/فبراير لأفراد المقاومة الذين تم تسريحهم . وخلال كانون الثاني/يناير ، جرى التحقق من قيد ستة من أفراد المقاومة النيكاراغوية الذين رحبوا بالتسريح في إطار اللجنة الدولية للدعم والتحقق . وبدأ توزيع نسخ من قوائم المواطنين المسجلين ، وهو ما اتفق عليه أثناء الحوار الوطني ، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ، وهو اليوم الذي وزعت فيه القوائم المتعلقة بالمنطقة الأولى . وانتهت عملية التوزيع بتأخير قدره ١٨ يوما عن التقديرات السابقة ، أي في ١٢ كانون الثاني/يناير . واستنادا إلى هذه القوائم ، بدأت الأحزاب تنظم زيارات يجمع غرضها بين تحديد أماكن المتمردين والتحقق من الأسماء المقيدة . والباب مفتوح للطعن في الأسماء المقيدة في السجلات حتى ٦ شباط/فبراير . وأخيرا ، تجدر الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد بدأ بالفعل مساعدة تقنية ستؤدي إلى إعداد خطة لوضع سجل انتخابي دائم يشتمل على تحسينات هامة في توثيق المواطنين .

٩ - وفيما يخص اللجان الانتخابية الـ ٦٣ (ومعظمها موجود في منطقة شمال المحيط الأطلسي المتمتعة بالحكم الذاتي) التي لم تتمكن من أداء مهمتها في بعض أو جميع أيام الأحد التي جرى فيها التسجيل ، لم يطرأ أي تغيير ، حيث أن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع أبلغتا المجلس الانتخابي الأعلى بأن الظروف الأمنية لا تسمح بعودتها إلى العمل . غير أن كلا من الاتحاد الوطني للمعارضة والحركة الأهلية لساحل الأطلسي (YATAMA) يؤكد أن الوضع ليس كذلك وأن الرد السلبي يرجع إلى كون معظم المواطنين غير المسجلين ينتمون إلى المعارضة . وتتراوح تقديرات عدد الأشخاص المعنيين بين ٦٠ ٠٠٠ وفقا لتقديرات الاتحاد الوطني للمعارضة ، و ٢ ٠٠٠ وفقا لتقديرات المجلس . ومن المحتمل أن الرقم ٦٠ ٠٠٠ يشمل جميع النيكاراغويين الموجودين حاليا على الجانب الآخر من الحدود ، والذين يتوقف تسجيلهم في النهاية على عملية التسريح المذكورة في الفقرة السابقة أكثر مما يتوقف على فتح هذه اللجان الانتخابية . ومع أن الأثر الكمي لإعادة فتح هذه اللجان لاستكمال القيد قد يكون ضئيلا من الناحية العددية ، فإن أثرها من الناحية الرمزية لا يمكن الاستهانة به .

١٠ - وكما حدث في الفترات السابقة ، جرى تحليل الاتفاقات التي توصل إليها المجلس الانتخابي الأعلى والمجالس الإقليمية أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير . وقد اتخذت جميع قرارات المجلس الانتخابي الأعلى في هذه الفترة^(١) بالاجماع ، ووجه الاهتمام مرة أخرى إلى الشاغل الذي يشغل السلطة الانتخابية والمتمثل في ضمان التنفيذ الفعال للمبدأ الأساسي الذي ينص على أن تكون المشاركة السياسية عريضة ومتعددة . ويظهر هذا بوضوح ، على سبيل المثال ، من الطريقة التي عالج بها المجلس الانتخابي الأعلى طلبات التسجيل التي قدمتها جمعيات التأييد الشعبي من أجل تقديم مرشحين إلى المجلسين الإقليميين المستقلين ذاتيا لساحل الأطلسي : الحركة الأهلية لساحل الأطلسي (yatama) (منطقة شمال الأطلسي المستقلة ذاتيا) والحركة الأهلية لساحل الأطلسي - حركة الشبيبة المتعددة الأعراق (منطقة جنوب الأطلسي المستقلة ذاتيا) فكانت الطلبات تعتمورها سلسلة كاملة من النواقص فيما يتعلق بمراعاة الشكليات القانونية المنصوص عليها في قانون الانتخابات ، مثل عدم اتباع مختلف الخطوات الإجرائية ، وأوجه النقص في تحديد هويات المواطنين المعنيين والتمديق على توقيعاتهم . وكان ذلك كافيا من وجهة نظر قانونية صرفة لاعطاء المجلس الانتخابي الأعلى الحق في إثارة اعتراضات مشروعة على قبول طلبات التسجيل في هذه الظروف على أساس عدم استيفاء الشروط القانونية حسب الأصول . ومع ذلك ، فبعد أن لاحظ المجلس الأعلى الحق في إثارة ناحية تطبيق القانون الانتخابي تطبيقا صارما ، ناقصان فيما يتعلق بالشكليات القانونية" ، قرر قبولهما "نظرا لأهمية مشاركة جمعيات التأييد الشعبي في انتخاب

المجالس الاقليمية المستقلة في منطقة ساحل الاطلسي" . ولهذا أهمية خاصة حيث أن جمعية yatama هي المنافس الرئيسي للحزب الحاكم في هذه المنطقة من البلد .

١١ - وقد أشار التقرير الثاني الى مسألة التنظيم على الصعيد الاقليمي للمكاتب التي تعالج الشكاوى والدعاوى . وحينما بدأت هذه المكاتب تعمل ، ظهرت بعض المشاكل المتعلقة بعملها . فأولا ، كانت الموارد المخصصة لهذه المكاتب غير كافية ، وهو ما حد من قدرتها على معالجة الشكاوى . ثانيا ، في معظم الحالات - وبالتأكيد في أشد الحالات خطورة - فان الهيئات التي يجب أن تتخذ الاجراءات هي المحاكم الجنائية العادية التي لا تتفق جداول اجراءاتها مع سير عملية الانتخابات بل الغرض منها هو حماية حقوق الاشخاص الذين هم أطراف في القضايا المعنية . وفي معظم الحالات - وتستثنى هنا المسائل الأقل أهمية التي يتم تناولها من خلال اجراءات مستعجلة - لا يتوقع أن تتخذ المحاكم أي اجراء على المدى القصير . ومع ذلك فمن المستصوب متابعة هذه القضايا بشكل أوثق وإحالتها الى المحاكم على نحو أسرع . ثالثا ، في المجالات المحدودة التي تقع ضمن نطاق الولاية المباشرة للسلطة الانتخابية ، لا توفر بعض الاحزاب المقدمة للدعاوى أدلة أو أسبابا كافية لقضاياها ، ومن ثم فانها تدفع المجالس الاقليمية الى رفض ادعاءاتها . وعلى الرغم من أن معظم المسائل المذكورة لا تدخل في نطاق سلطة المجلس ، فيمكن توقع أن يتخذ المجلس اجراءات أكثر فعالية . وقد لجأت السلطة الانتخابية الى ترتيب اتفاقات بين الاحزاب لتجنب أعمال العنف ورفع مستوى هذه المنافسة الانتخابية ، مقتصرة في ذلك على الجزء الأكبر من المناطق وعلى الصعيد الوطني . ورغم الصعاب الموجودة ، لا بد من الإشارة الى أن المعالجة اللامركزية للشكاوى ساعدت على زيادة فعالية متابعتها في المناطق .

١٢ - وهناك مجال آخر مهم من مجالات أنشطة المجلس هو رفع مستوى وعي الناخبين من خلال القيام بحملة تثقيف مدنية واسعة تمولها حكومات السويد وكندا والنرويج . وقد ركزت الحملة في البداية على أهمية تسجيل الناخبين ، وبعد بداية حملة الانتخابات ، ركزت الحملة على ضرورة احترام آراء الناس الآخرين ونبذ العنف . وفيما تبقى من كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ، سوف تركز الحملة على اجراءات التصويت والحاجة الى الاقتراع السري . وإن سمات هذه الحملة والحياد الكامل للمضامين التي تم بثها تؤيد من جديد التعليقات الايجابية التي قيلت عن أعمال المجلس .

١٣ - وقد أحرز المجلس تقدما كبيرا في تحديد الاجراءات التي ستتبع في يوم الانتخابات تحديدا مفصلا . وقد نقل تحالف المعارضة الى البعثة شواغله الرئيسية ،

ومعظمها تمت الاستجابة له بصورة كافية من خلال قرارات اتخذها المجلس . وقد أحضرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من نزاهة الانتخابات في نيكاراغوا خبيراً في المسائل المتعلقة بالوقت والسبل لديه خبرة واسعة في مجال الانتخابات ، يساعد حالياً في رسم الإجراءات التي ستبذل على مناضد الاقتراع التي لديها أعداد كبيرة من الناخبين المسجلين وفي البحث عن حلول للمشاكل المتعلقة . وترى البعثة أن الاحتياطات التقنية التي اتخذها المجلس ، والتي تشمل رصد الورق الخاص المستخدم في عمل أوراق الاقتراع ، وختم أوراق الاقتراع ، واستخدام حبر لا ينمحي لصبغ أصابع الناخبين ، وتزويد مراقبي الاقتراع والمراقبين الدوليين بنسخ موقعة من شهادات عد الأصوات ، ومشاركة المراقبين الدوليين في جميع مراحل عملية الانتخابات ، وغيرها من التدابير المماثلة ، كل ذلك يقلل إلى أدنى حد من إمكانية حدوث مخالفات كبيرة من حيث الكم .

١٤ - والبعثة ، من ناحيتها ، مشغولة بتشكيل آليات المراقبة الخاصة بها كي تتمكن من التحقق من سلامة إجراء الانتخابات . بيد أنه يجب التأكيد من جديد أنه مهما كانت أدوات التحقق المستخدمة دقيقة فإن المراقبين لا يغفرون عن مراقبي الاقتراعات التابعين للأحزاب السياسية الذين يشكل حضورهم جميع اللجان الانتخابية وفي كل منها أفضل ضمان للمعارضة بصحة الانتخابات .

رابعاً - سير الحملة الانتخابية

ألف - التمويل الداخلي للحملة الانتخابية

١٥ - فيما يتعلق بالتمويل الحكومي ، فإن المجلس الانتخابي الأعلى قام في ١٩ كانون الثاني/يناير بتقديم الأموال المتعلقة بالانتخابات البلدية إلى الأحزاب . وقد جرى التوزيع وفقاً للمعايير التي نص عليها قانون الانتخابات . ويسمح القانون بتقديم الأموال من جانب المواطنين النيكاراغويين المقيمين في البلد ، بشرط أن تقوم الأحزاب بإخطار المجلس الانتخابي الأعلى بالمبالغ الإجمالية . ومع أن جميع الأحزاب تلقت أموالاً من هذا المصدر ، فإنها لم تقدم المعلومات المطلوبة ، ولم يفكر المجلس الانتخابي الأعلى في تطبيق هذا الحكم لصعوبة تنفيذه بأقل قدر من الفعالية . ومن الصعب للغاية الحصول على معلومات موثوقة بها في هذا المجال ، ولم يتسن إلا عقد بضع مقابلات مع موظفي الأحزاب . وفيما يتعلق بجبهة التحرير الوطني الساندينية ، فإن جزءاً لا يستهان به من الأموال المجموعة داخلياً يأتي من الاكتتاب في القسائم ومن اشتراكات الأعضاء . وفيما يتعلق بالاتحاد الوطني للمعارضة ، يبدو أن جمع الأموال المحلية تأثر تأثراً

خطيرا بصورة الوفرة التي خلقتها الدعاية الواسعة التي أتت على ما اعتمده كونغرس الولايات المتحدة من أموال للانتخابات في نيكاراغوا ، وهي مسألة تعود اليها في الفقرات التالية . ومع ذلك تسنى جمع بعض الاشتراكات المحدودة من المؤيدين التي يسرت للاتحاد الاستمرار في حملته . وفيما يتعلق بالأحزاب الأخرى ، أتت الأموال من اشتراكات أعضائها . ومما لا شك فيه أن أهم دعم للحملة هو العمل التطوعي للأعضاء الناشطين في الأحزاب والمتعاطفين معها . وفي هذا المضمار توجد اختلافات كبيرة بين مختلف الأحزاب .

باء - التمويل الخارجي للحملة الانتخابية

١٦ - توصلنا الى فهم أفضل للحالات المعقدة التي نشأت فيما يتعلق بالتمويل الخارجي لعملية الانتخابات في نيكاراغوا ، يبدو من المناسب التذكير بالقواعد الأساسية المنصوص عليها في تشريعات البلد :

(أ) تودع ٥٠ في المائة من قيمة المنح الخارجية المقدمة من أي مصدر الى الأحزاب السياسية في "صندوق الديمقراطية" المخصص لتمويل الانتخابات والذي يديره المجلس الانتخابي الأعلى . وتذهب ال ٥٠ في المائة الأخرى الى الحزب .

(ب) في حالة الدعم العيني فان المواد الاستهلاكية المخصصة للدعاية الانتخابية تعفى من شرط ال ٥٠ في المائة ، مهما يكن مقدارها .

(ج) في حالة الأموال الرأسمالية ، تعفى كذلك أول ٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وبالنسبة لما بعد ذلك يتعين ايداع ٥٠ في المائة من قيمتها .

(د) تنص المادة ١٢٨ من قانون الانتخابات على الإعفاء الجمركي لما يستورد من مواد الدعاية الانتخابية .

(هـ) في حالة المنح المقدمة الى منظمات غير حزبية ، لا تنطبق قواعد القانون الانتخابي ، بل قواعد التعاون الخارجي التي وضعت في عام ١٩٨٦ والتي تحظر تقديم منح الى المؤسسات التي تستهدف الربح ، والقواعد التي تقضي بأن تقرر الجمعية الوطنية انشاء الجمعيات التي لا تستهدف الربح .

١٧ - وقد تلقت الأحزاب مساعدات عينية كبيرة (قمضان داخلية ، قداحات ، أدوات كتابية ، معدات للمكاتب ، مكبرات صوت ، أبواق ، قبعات ، الخ.) يصعب تصنيفها . ومع ذلك فإن البيانات التي تلقاها المجلس الانتخابي الأعلى تحمل على الاعتقاد ، في حالة الاتحاد الوطني للمعارضة ، بأن قيمة هذه المساعدات تزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وفي حالة جبهة التحرير الوطني الساندينية ، بأن الرقم أكبر بكثير . كذلك فإن بعض الأحزاب الأخرى ، وخصوصا تلك التي لها روابط دولية ، قد تلقت مساعدات أقل .

١٨ - وفيما يتعلق بالمساعدات النقدية ذكر المجلس الانتخابي الأعلى أن جبهة التحرير الوطني الساندينية تلقت ٤٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وأنها أودعت ال ٥٠ في المائة المقررة في "صندوق الديمقراطية" ، وأن هناك ١ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة وردت الى الاتحاد الوطني للمعارضة عن طريق وكالة التنمية الدولية (AID) وصندوق المنح الوطني من أجل الديمقراطية (NED) ويذهب مبلغ مماثل الى المجلس الانتخابي الأعلى . وتحظر القواعد الناظمة لاستخدام الاموال التي يخصصها كونغرس الولايات المتحدة لصندوق المنح الوطني من أجل الديمقراطية والمرسلة الى الاتحاد الوطني للمعارضة استخدام هذه الاموال للدعم المباشر للمرشحين ، ولذلك لا يمكن استخدامها بشكل مباشر للدعاية وللحملة الانتخابية . وبناء على ذلك يستخدم الجزء الأكبر من الاموال (حوالي ٧٥ في المائة من المبلغ المخصص ، وهو ١ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا) لشراء المركبات ، ويستخدم الجزء الأكبر من المبلغ المتبقي لشراء المعدات وأدوات المكاتب . وعند إعداد هذا التقرير ، كانت المركبات موجودة في نيكاراغوا ولكن لم يكن من الممكن تسييرها لان الجمارك كانت تطالب بدفع رسوم الاستيراد ، فهي لا تعتبر من "مواد الدعاية الانتخابية" المعفاة من الرسوم بمقتضى المادة ١٢٨ من قانون الانتخابات . وعند النظر في هذه الاموال ، حدثت ماطلات ومشاكل بيروقراطية ، يبدو في حالات مختلفة أنه لم يكن هناك ضرورة ماسة اليها . وبعد أن قدم الاتحاد الوطني للمعارضة عدة احتجاجات علنية ، ناشد الرئيس أورتيغا المصرف المركزي تقديم الاموال المطلوبة . وبالنسبة لدفع الرسوم الجمركية ، وهذه مشكلة أخرى من المشاكل التي أثارها الاتحاد ، فقد حلت عن طريق تقديم المصرف المركزي اعتمادات و ضمانات .

١٩ - ويوجه ما يزيد قليلا على ١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، من الاموال المقدمة من الولايات المتحدة ، عن طريق معهد الإعداد والتدريب الانتخابي (IPCE) . ومع أن هذا المعهد جمعية مدنية ليس لها ارتباط حزبي ، فإن الحكومة تشدد

على كون زعمائها جميعا من السياسيين البارزين في الاتحاد الوطني للمعارضة وأن استخدام الأموال يرتبط ارتباطا وثيقا بحل المشاكل التي يثيرها الاتحاد (التحقق من القيد ، تعيين مراقبين لتحالف المعارضة ، الخ.) ، مما يجعل الأموال المخصصة لها تتحول الى موضوع سياسي وإن يكن خارج نطاق السلطة الانتخابية . وتتذرع الحكومة بأن معهد الإعداد والتدريب الانتخابي لم يتخذ الخطوات اللازمة لاكتساب الشكل القانوني الذي يقتضيه القانون ، وأن جزءا من المماطلات يرجع الى معاملة بيروقراطية الجمارك للمنع ، وأخيرا أن معهد الإعداد والتدريب الانتخابي ليس سوى واجهة أقامها الاتحاد الوطني للمعارضة للتهرب من الاسهام المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من قانون الانتخابات . ويدعي الاتحاد أن جبهة التحرير الوطني الساندينية تتذرع بحجج بيروقراطية لمنع وصول هذه الأموال الى تحالف المعارضة ، مقوضة بذلك حملته الانتخابية .

٢٠ - وبالشكل الذي تُطرح به المسألة ، ونظرا الى الصعوبات الكامنة في التفسير الدقيق للمسائل القانونية المشاركة ، فإنه لا معنى لتعميق هذا المستوى من التحليل . إن حل المشاكل يتوقف على قرار سياسي من الحكومة يتضمن البحث عن حلول من هذا النوع أو ذاك للمسائل المتعلقة بطريقة استيفاء اجراءات الدعم المقدم من الولايات المتحدة . وقد يكون من المستصوب التوسع الى أقصى حد في التفسير المرن للنصوص القانونية ، كما فعل ذلك ، في ظروف مماثلة ، المجلس الانتخابي الأعلى في مسائل تدخل في اختصاصه ، وذلك بوضع تفسيرات واتخاذ قرارات تيسر اشتراك المعارضة في العملية الانتخابية . وقد طرح السيد ريتشاردسون هذه الاعتبارات على الرئيس أورتيغا . وعند اختتام هذا التقرير ، عُرف أن هناك اتفاقا تم بتدبير من الرئيس الأسبق كارتير^(٢) يسمح لزعماء معهد الإعداد والتدريب الانتخابي باستخدام الأموال ، تحت إشراف المجلس الانتخابي الأعلى . ومما لا جدال فيه أن التأخير في الحصول على هذه الأموال قد أضر على الحملة الانتخابية .

٢١ - وأخيرا ، فإن أحزاب المعارضة غير الداخلة في الاتحاد الوطني للمعارضة تقدمت باحتجاجات مستمرة على التفرقة التي تتعرض لها ، من ناحية ، بسبب المزايا الممنوحة لحزب الحكومة ، ومن ناحية أخرى بسبب تمويل حكومة الولايات المتحدة للاتحاد الوطني للمعارضة . ومع ذلك فإن التوزيع المتساوي للفترات المجانية في التلفزيون يعطي للمجموعات الأقل حجما ميزة نسبية ، وقد احتج الاتحاد الوطني للمعارضة ذاته على ما يعتبره توزيعا متحيزا لهذه الفترات . والحقيقة أن الاستقطاب الذي ميّز الحملة ، مقترنا بالامكانيات المالية غير المتكافئة ، يعتبر عقبة يستحيل على هذه الاحزاب تخطيها .

جيم - السمات الأساسية للاستراتيجيات الانتخابية
للأحزاب المختلفة

٢٢ - سنحاول في الفقرات التالية ، تحليل السمات الرئيسية للاستراتيجيات التي تتبعها الأحزاب المختلفة ومدى ما تبذله من جهود لكسب الأصوات . وهذا مهم لأن المعارضة تميل بصورة قاطعة إلى افتراض أن السلاح الفعال الوحيد لدى الحزب الحاكم هو سيطرته على جهاز الدولة وإساءة استعماله له ، وإلى إيلاء اهتمام غير كاف لتنظيم الحملة ، وعدد أعضاء الحزب والتزامهم وغير ذلك من جوانب التنافس الانتخابي التي تتسم بشريعة واضحة . وكانت الشكوى الرئيسية التي جاءت من أحزاب المعارضة خارج الاتحاد الوطني للمعارضة والتي تضررت من الاستقطاب الواضح الذي حدث هي أن جبهة التحرير الوطني الساندينية والاتحاد الوطني للمعارضة ، يملكان تحت تصرفهما ، لأسباب مختلفة ، موارد أكبر إلى حد بعيد ، وأن من المستحيل ، لذلك ، أن تتمكن الأحزاب الأخرى من تبليغ رسالتها الانتخابية ، التي ينبغي ، في رأيها ، أن تتوفر لها نفس الفرصة للوصول إلى الناخبين .

٢٣ - وقد شنت جبهة التحرير الوطني الساندينية حملة انتخابية مكثفة ومنظمة تنظيماً جيداً واشترك فيها على مستوى رفيع مرشحوها لمنصب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية ، وهو أمر لا داعي له البتة لو كانت الجبهة ، كما ترى بعض قطاعات المعارضة ، تستطيع أن تكسب الانتخابات بوسائل أخرى عدا المنافسة الانتخابية . وقد ركزت عناصر الدعاية الانتخابية في البداية على تشويه سمعة الخصم الرئيسي لارتباطاته بنظام سوموزا السابق والكونترا ، ومن الناحية الإيجابية ، على جعل فوز جبهة التحرير الوطني الساندينية في الانتخابات مساوياً للسلم . ويبدو أنهم اقتصدوا منذ عهد أقرب على التركيز على افتقار برنامج المعارضة إلى الشعور بالمسؤولية وعلى مزايا برنامج الجبهة وواقعيته . ويتسم مضمون الفترات الاعلانية والرسائل التلفزيونية بقدر أكبر من الموضوعية ، ويدعو إلى الحياة والبهجة والشباب . وتستند الحملة على عناصر تقليدية مثل الاجتماعات الجماهيرية التي يحضرها مرشحون من مختلف مستويات الحزب ، والبرامج الدعائية الإذاعية ، والتلفزيونية ، وتوزيع القمصان والقبعات ، وغير ذلك من مواد الدعاية ، وإنشاء شبكة واسعة النطاق من المكاتب للحملة الانتخابية . ويزيد عدد الاجتماعات الجماهيرية ، ومكاتب الحملة الانتخابية ، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والقمصان زيادة كبيرة عن عددها لدى الأحزاب الأخرى . وقد اشتملت حملة الجبهة أيضاً ، منذ البداية ، على عناصر جديدة مثل عقد مؤتمرات جماهيرية على الطريقة الأمريكية ، وضم مرشحين من خارج الحزب . وكثيراً ما تشترك

الجبهة في الاعياد الريفية والاحتفالات الدينية ، وما إلى ذلك من مناسبات تكون فيها عادة هي الحزب السياسي الوحيد الحاضر . وترتفع إلى حد بعيد درجة مشاركة أعضاء الحزب ، مما يعتبر واحدة من المزايا الرئيسية للجبهة . ويقوم هؤلاء الأعضاء بالعمل التطوعي ويوفرون معظم الأماكن المستخدمة كمكاتب للحملة الانتخابية .

٢٤ - وفيما يتعلق بالاتحاد الوطني للمعارضة فإنه بمثابة تحالف كَوْن مؤخرًا وهو يضم ، من ناحية ، بضعة أحزاب قائمة منذ وقت طويل ولها هياكل حزبية قوية ، مثل الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي والحزب الليبرالي المستقل والحزب الليبرالي الدستوري ، ومن ناحية أخرى بضعة تيارات وحركات تشكلت كأحزاب في إطار الاحكام الانتقالية لقانون الانتخابات ، التي يسرت آليات تكوين هذه الاحزاب . وعلى الرغم من أن كل هذه الجماعات تمثل اتجاهات سياسية سابقة فإن هياكلها تعاني من قيود خطيرة . فيتعين على تحالف المعارضة مواجهة مشاكل اختيار المرشحين على ثلاثة مستويات وتحديد البرامج المشتركة الخ . وفيما يتعلق بأعضاء المجالس الذين ينتخبون لأول مرة بالاقتراع الشعبي يتعين عليهم تقديم ١٧٩٠ مرشحًا في البلديات الـ ١٣٠ وكذلك ١٨٠ مرشحًا للمجالس الاقليمية لساحل المحيط الاطلسي ، وهذه مهمة في غاية الصعوبة . ونظرًا لضخامة هذه المهام فإن اقامة تنظيم وطني يبدل على تغاني منظمي حملته . واستراتيجية الاتحاد الوطني للمعارضة تقليدية في تنظيمها بصورة أكبر من حملة الجبهة ، وترتكز على مظاهرات ومسيرات عديدة يشترك فيها مرشحوه لمنصب الرئاسة في داخل البلد فسي عطلات نهاية الاسبوع وعدد كبير من المسيرات والمظاهرات الصغيرة في أحياء مناغوا في أيام العمل في خلال الاسبوع . وتبرز الشعارات فشل الجبهة في الوفاء بوعودها وتطالب بإلغاء الخدمة العسكرية ، وركزت في الفترة الاخيرة اساسا على المشاكل الاقتصادية الحادة وقلة فرص العمل وما شابه ذلك من المواضيع . وتمتاز برامجه التليفزيونية بالاتقان الفني الجيد^(٤) ، ومن أهم مواضيعها موضوع الحرية مقابل الشمولية ، وتستخدم بعض الشعارات الشعبية في سياقات أخرى (لن ييمروا) ، فالشعب المتحد لن يهزم أبدا ، ولحن We Shall Overcome ، الخ) . ويشن الاتحاد كذلك حملة اذاعية مكثفة . وتوزيع القمصان والقبعات وغيرها من المواد الدعائية أقل بكثير مما يقوم به منافسه الرئيسي . ولا يبدو من المحتمل أن تحدث تغييرات كبيرة في استراتيجية الحملة هذه باستثناء تنظيم اجتماعات ختامية كبيرة .

٢٥ - ونظمت الاحزاب الأخرى عددا من المظاهرات العامة أقل بكثير . ويبدو أن الحزب الاجتماعي المسيحي النيكاراغوي هو فقط الذي نظم مظاهرات بصورة منهجية . وقد قام الحزب الاجتماعي المسيحي النيكاراغوي والحزب المحافظ الديمقراطية لنيكاراغوا بنشاط

إذاعي واسع النطاق وأنشطة دعائية كبيرة في الصحف . ويمكن أن نذكر أيضا في هذا الميدان الأخير الدعاية التي تقوم بها حركة الاتحاد الثوري . وكون موارد الأحزاب الأخرى محدودة قد أثر على سير حملاتها التي اقتصر على توزيع محدود لمواد مطبوعة وزيارات منزلية وحلقات دراسية واجتماعية على نطاق صغير . كما أتاح افتتاح أماكن حملة الانتخابات فرما لكسب الأنصار . وفي جميع الحالات استغلت الأحزاب إلى أقصى درجة الفرص المجانية التي أتاحتها برنامج "انتخابات ١٩٩٠" على القناة ٦ والبرامج الأخرى المماثلة التي نظمتها عدد من الأذاعات الحكومية والخاصة .

دال - تطور المسيرات والمظاهرات العامة

٢٦ - كما ذكر في الفقرة السابقة تمثل المظاهرات والمسيرات العامة واحدا من أهم العناصر في استراتيجيات حملة الأحزاب الرئيسية المتنافسة . ولم تبدأ الأحزاب في استخدام هذه المحافل العامة لتقديم مقترحاتها البرنامجية إلا في الفترة الأخيرة فقط . وفي خلال جزء كبير من المراحل الأولى للحملة تمثل الجزء الأكبر من مضمون الخطب في خطاب رنانة والحظ من شأن الخصم . ولهذا السبب ركزت التغطية الصحفية الوطنية على عدد المشتركين وحماسهم وعلى الصور ، وبالطبع على أي عنصر تخويف أو عنف قد يحدث^(٥) ، أكثر مما ركزت على الشعارات . أما الصحافة الدولية فقد كان تركيزها أوضح : فقد اقتصر كل تغطية المسيرات العامة في نيكاراغوا على المسيرات التي تخللتها أعمال عنف ، مع تفضيل ملحوظ للحوادث التي سقط فيها ضحايا أو التي شهدتها بالصدفة مجموعات من الزوار الأجانب .

٢٧ - وهذه التغطية المتسمة بالانحياز تؤدي إلى إعطاء صورة مشوهة للواقع على الأقل من ناحيتين : الأولى تتعلق بنسبة الحالات التي وقعت فيها أعمال عنف أو تخويف ، والثانية تتعلق باشتراك مراقبين أو زوار بصورة ايجابية في هذا النوع من الأعمال . ويتضمن الجدول الوارد أدناه معلومات عن عدد المسيرات العامة التي نظمتها كل حزب منذ بداية الحملة الانتخابية ، وعن أعمال العنف والتخويف التي حدثت فيها ، وعمما إذا كان قد حضرها مراقبون أو زوار أو لا .

جدول - المظاهرات والاجتماعات العامة منذ بدء الحملة الانتخابية

الحزب	عدد المسيرات التي نظمها (أ)	حدثت فيها أعمال عنف جسيمة (ب)	المسيرات التي حدثت فيها أعمال عنف طفيفة	المسيرات التي وجود مراقبين (ج)	منظمة الدول الأمريكية
جبهة التحرير الوطني الساندينية	١٤٨	--	٢	٥٢	٧٤
الاتحاد الوطني للمعارضة	٩٤	١	٨	٨٠	٦٦
أحزاب أخرى	١٢	--	--	١١	--
المجموع	٢٥٤	١	١٠	١٤٢	١٤٠

ملاحظات :

(أ) لم يدرج في الجدول إلا مجموعات المسيرات التي ذكرت لأهميتها في المنشورات الصحفية . وأضيفت إليها تلك التي لم تذكرها الصحف ومع ذلك شهدها أعضاء البعثة . وعدم إدراج المسيرات المحلية الصغيرة يجعل نسبة الحوادث إلى المجموع الفعلي للمسيرات تبدو أكبر من حقيقتها . وفي حالة جبهة التحرير الوطني الساندينية جرت ٢٠٢ مسيرات لم تذكرها الصحف .

(ب) أعمال العنف الجسيمة هي الحوادث التي سقط فيها قتلى ، أو جرحى تطلبوا علاجاً فني المستشفيات ، وأعمال العنف الطفيفة هي الإصابات الأخرى أو عمليات تخويف المشتركين وتبادل الأهانات أو المناقشات ، الخ . ويتمثل بهذا النوع الأخير ست من الحالات المعتبرة حوادث طفيفة في الجدول .

(ج) في مسيرات مختلفة كان مراقبون من المنظمات الأخرى حاضرين . ويذكر من بينها مركز العمل من أجل الديمقراطية الذي كان حاضراً في أربع مسيرات ، منها ماساتيني ، ومركز كارتر ، ومراقبو المركز المسكوني الدولي و Hemisphere Initiatives/LASA .

٢٨ - وتعطي البيانات الواردة في الجدول صورة مختلفة عما تعطيه المعلومات المستقاة من الصحافة : فقد بلغت نسبة مسيرات الاتحاد الوطني للمعارضة التي وقعت فيها حوادث - أقل بكثير - ٨,٥ في المائة من مجموع المسيرات التي نظمتها ووقعت أعمال خطيرة في إحداها - ماساتيبي ، وقد حضر معظمها مراقبون . ويتسم تطور أعمال العنف بخصائص دورية . ففي خلال فترة التسجيل الانتخابي كانت هناك نسبة عادية . وفي النصف الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر وقع عدد من الحوادث ، وتلت ذلك فترة قصيرة من الهدوء ، ثم تجددت الحوادث في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر حتى وقعت حوادث ماساتيبي التي وقعت فيها أكبر أعمال عنف في الحملة كلها .

٢٩ - وتمثل الحوادث التي وقعت في ماساتيبي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر استرعاء لانتباه جميع المشتركين في التنافس الانتخابي ، وتجعل من الملح للغاية البحث عن حلول . ففي ١ كانون الأول/ديسمبر كان المجلس الأعلى للانتخابات قد عقد اجتماعا لجميع الأحزاب المشتركة في الانتخابات لمناقشة مسألة أعمال العنف والتوصل إلى اتفاقات مماثلة للاتفاقات التي عقدت في عدة مناطق . وقدمت جبهة التحرير الوطني الساندينية اقتراحا بالأعراب مجددا عن تأييد الأحزاب للاتفاقات التي أبرمها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في اجتماع سان إسيدرو (A/44/872-S/21019) لتسريح أفراد المقاومة النيكاراغوية ، وبالتعهد باحترام مبادئ مدونة قواعد السلوك الانتخابي ، وبرجاء سلطات الحكومة التشديد على التغطية الصحفية العادلة وعلى إتاحة وصول جميع الأحزاب إلى وسائل الاتصال التي تملكها الدولة . ونظرا لأن لعقد الاجتماع على وجه السرعة لم يكن ممثلو الأحزاب مستعدين للمناقشة وكان يتعين عليهم استشارة كوادرم القيادية قبل تقديم ما اقترح من تعهدات . وبعد اجتماع ماساتيبي بعشرة أيام عقد المجلس الأعلى للانتخابات مرة أخرى اجتماعا عاجلا للأحزاب جددت فيه جبهة التحرير الوطني الساندينية اقتراحها مع تعديلات طفيفة . وأعرب الممثل الشرعي للاتحاد الوطني للمعارضة عن موافقته على الاقتراح بشرط أن تتعهد جبهة التحرير الوطني الساندينية بأن تنغذه تنفيذا فعالا ، ووافق الممثلون على ذلك . وفتحت قاعدة متوسطة حتى تستطيع المجالس القيادية للأحزاب دراسة المسألة وتقديم مقترحات . وفي بداية المناقشة قدم الاتحاد الوطني للمعارضة وثيقة جديدة تتضمن عددا من مقترحات جبهة التحرير الوطني الساندينية مضافا إليها قائمة طويلة بمقترحات لا تتعلق بمسألة أعمال العنف في الانتخابات (الافراج عن ٣٩ حارسا من حرس سموسا السابقين الذين لا يزالون معتقلين ، وتفاصيل عديدة متعلقة بالاجراءات التي ينبغي اتخاذها في يوم الانتخابات) . وفي أثناء استراحة انسحب الحاضرون من المداولات ، ووقعت الأحزاب الثمانية الحاضر وثيقة مختصرة مشفوعة ببناء قوي من أجل التسامح والاعتدال يعرب عن تأييد عملية

التسريح . وبعد ذلك بيومين أصدر الاتحاد الوطني للمعارضة بيانا أعرب فيه عن موافقته على النداء الداعي إلى وقف أعمال العنف والوارد في الاتفاق الذي وقعته الأحزاب الأخرى .

٣٠ - ومنذ أحداث ماساتيبي حتى ٢٥ كانون الثاني/يناير نظم نحو ٢٢٠ مظاهرات عامة لم يتخلل أيا منها أعمال عنف جسيمة^(٦) . وكان وجود الشرطة التي كانت تعرف مسبقا منظمي المظاهرة عاملا ايجابيا في هذا الصدد . ورافق المظاهرات الهامة جدا على الأقل ضباط من رتب عالية (في بعض الحالات نائب وزير الداخلية نفسه) لضمان عدم حدوث ردود فعل متسرفة من الضباط الصغيري الرتبة . وكان رد الفعل من جانب الاحزاب مواتيا بوجه عام حتى في الحالات التي قام فيها بعض المرشحين بإلقاء خطب عدائية مثيرة بشأن وجود الشرطة^(٧) مما أشار التوتر في بعض الحالات . وإن كان من المؤكد أنه ستقع حوادث منعزلة وصغيرة في المستقبل فإن مسألة أعمال العنف في المسيرات العامة لا تمثل اليوم ، فيما يبدو ، مسألة من المسائل الرئيسية التي تشير القلق .

هاء - المميزات الخاصة لساحل المحيط الاطلسي

٣١ - قبل أن نبحث في الفقرات التالية سير الحملة الانتخابية وما لوحظ فيها من مخالفات ينبغي أن نذكر بعض أوجه الاختلاف التي يتميز بها ساحل المحيط الاطلسي الذي له خصائص تختلف عن بقية البلد . فأرضه شاسعة ، وكثافته السكانية منخفضة ، ومساهمته في الاقتصاد هامشية ، وتتكون أساسا من الأسماك والماشية ونشاط تعديني متدهور في شمال غربي المنطقة السابعة . بيد أن أكثر خاصية تتميز بها منطقتا شمالي المحيط الاطلسي وجنوبي المحيط الاطلسي المتمعتان بالاستقلال الذاتي هي تكوينهما السكاني المتعدد إثنيا : المسكيتون ، وهم أكبر الجماعات الاثنية عددا ، والسومويون^(٨) وأيضا المستيسيون واللادينيون والكريوليون . وتكتنف علاقة المنطقتين بالحكومة المركزية التي يطلق عليها لفظ ("الأسبان" باللغة المحلية) على السدوام مشاكل ومنازعات ، وقد شهدت منطقة ساحل المحيط الاطلسي منازعات مسلحة عنيفة اشتركت فيها مجموعات من أصل مسكيتي . وأدت حالة النزاع وما يمارس من ضغوط من أجل حصول المنطقة على الاستقلال الذاتي إلى الموافقة مؤخرا على قانون بمنح المنطقة الاستقلال الذاتي ، ولا تجري في المنطقة انتخابات لعضوية المجالس البلدية بل لعضوية مجالس المناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي المنصوص عليها في هذا القانون . ولم تعرف المنطقة التنظيم الحزبي ، والواقع هو أن الحزب الوحيد الموجود في منطقة ساحل المحيط الاطلسي هو الجبهة . ونظرا لعدم ميل أهالي الساحل إلى الانتظام سياسيا في

أحزاب فقد نص قانون الانتخابات على امكانية قيام جمعيات المساندة الشعبية بتقديم مرشحين ، وقد بُين ذلك في التقارير السابقة . وقد تكونت من أجل الانتخابات القادمة جمعية من هذا النوع هي جمعية "ياتاما" التي تشترك بمرشحين خاصين بها في انتخابات مجالس المناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي ، وتؤيد الحزب الاجتماعي المسيحي النيكاراغوي في الانتخابات الوطنية . وأخيرا يجدر بنا الاشارة إلى انخفاض مستوى مشاركة السكان في الانتخابات الوطنية التي يعتبرونها غير هامة والتي تختلف في هذا تماما عن انتخابات أعضاء مجالس المناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي التي يعلقون عليها أهمية كبيرة .

واو - العمليات القتالية

٢٢ - يكمن الفرق الاساسي بين المناطق في عدم تساويها في درجة العنف الموجود فيها . ويتعلق أحد العناصر الرئيسية لهذا العنف بالعمليات القتالية التي تعزى عموما إلى المقاومة النيكاراغوية . وتبين الخريطة الواردة في المرفق الثالث التوزيع الخاص لأعمال العنف المسجلة في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر . ويتضح تركيز هذه الأعمال في المناطق الأولى والخامسة والسادسة . وجبهة التحرير الوطني الساندينية ، التي يتعرض مرشحوها وزعمائها لهذه الاعتداءات ، تعزو هذه الأعمال ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، إلى الاتحاد الوطني للمعارضة . وتستعمل هذه الحجج في حملتها الانتخابية استنادا إلى امتناع الاتحاد الوطني للمعارضة عن إدانة هذه الأعمال إدانة قاطعة وإلى وجود زعماء سابقين للمقاومة النيكاراغوية في قمة قياداته للاتحاد . بيد أنه يبدو من الواضح أن تحالف المعارضة لا يجني أي فائدة انتخابية من هذا النوع من الحوادث ، ومجرد اشتراكه مع المقاومة النيكاراغوية في الخصم لا يجعله بصورة آلية مسؤولا عن تلك الأعمال . وقد نفت قيادة المقاومة النيكاراغوية من جانبها اشتراكها في تلك الأعمال . ويزعم عموما أن معظم هذه الأعمال يمكن أن تعزى إلى مجموعات منعزلة من المقاومة النيكاراغوية لا تسيطر عليها القيادات .

٢٣ - بيد أن الواقع هو أن المسؤولين عن أعمال العنف هذه وإن كانوا غير مشتركين في التنافس الانتخابي إلا أن لأعمالهم تأثيرا ارهابيا ملحوظا على الحركيين والمرشحين في المناطق التي يسودها نشاط المقاومة النيكاراغوية وتأثيرا سلبيا على عملية الانتخابات ، ومن الطبيعي أن ارتفاع عدد ضحايا هذا النوع من الأعمال يقوي الأثر الارهابي . ويتعلق أيضا معظم الشكاوى المقدمة من جبهة التحرير الوطني

الساندينية بعمليات تخويف أخرى تقوم بها عناصر من المقاومة النيكاراغوية ، وهذه الأعمال وإن كانت لا تسفر عن سقوط ضحايا فإنها تستهدف الضغط بالتهديد عن سكان الريف لكي يصوتوا لصالح تحالف المعارضة . وإذا كانت هذه الضغوط لم تؤثر بشكل أكبر تجلّس في انسحاب مرشحي جبهة التحرير الوطني الساندينية فإن هذا يمكن أن يعزى إلى ترابط كوادر جبهة التحرير الوطني الساندينية الذي هو أقوى في مناطق النزاع .

زاي - عمليات تخويف أخرى

٣٤ - اتسمت الفترة قيد الاستعراض في هذا التقرير أساسا بزيادة كبيرة في الشكاوى المتعلقة بعمليات تخويف وتهديد ومضايقة واعتقال للمرشحين وأعضاء اللجان الانتخابية وفارزي الأصوات بل وللناخبين أنفسهم ، واعتداءات عليهم . وهذا القول يسري على جبهة التحرير الوطني الساندينية كما يسري على المعارضة ، ولاسيما الاتحاد الوطني للمعارضة وإن كان نوع التخويف المزعوم يختلف بالطبع بحسب الشاكي . ومعظم شكاوى جبهة التحرير الوطني الساندينية تتعلق بأنشطة تعزى إلى المقاومة النيكاراغوية . وأبدت تعليقات عليها في الفقرة السابقة . وتتعلق شكاوى المعارضة عادة بتهديدات بالاعتداء الجسدي والرفق والإضرار بالملكات ورسائل تهديد أو مكالمات تليفونية تتضمن تهديدات الخ . وتتعلق فئة هامة للغاية من عمليات التخويف بانسحاب أشخاص مرشحين لمناصب انتخابية ويعزو تحالف المعارضة هذا الانسحاب أساسا إلى تعرض المرشحين المنسحبين لضغوط . وقد استعملت جبهة التحرير الوطني الساندينية من جانبها هذا الانسحاب وبعض الرسائل التي أدت إلى هذا الانسحاب كأحد محاور حملتها الانتخابية لتأكيد الانطباع السيء الذي تحاول أن تعطيه عن خصمها الرئيسي .

٣٥ - أما المرشحون لعضوية مجالس المدن فيقومون لأسباب مختلفة بالانسحاب أو بشطب أسمائهم من القوائم المقدمة أصلا من الأحزاب والتي تضم أسماء ٢٥٤ مرشحا استبدل بـ ٥١ منهم مرشحون جدد وفقا للبيانات الواردة في المرفق الأول . والأسماء المشطوبة وإن كانت تبدو كثيرة إلا أنه ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أنها تمثل نسبة لا تتجاوز ٥,٧ في المائة من مجموع عدد المرشحين الذين قدمت الأحزاب أسمائهم أصلا . ولو اقتصرنا على النظر في حالات المرشحين الذين طلبوا شطب أسمائهم من القوائم ينخفض هذا العدد إلى ١٥٢ مرشحا (٢,٥ في المائة من المرشحين) أكثر من نصفهم (٧٩ مرشحا) ينتمون إلى الاتحاد الوطني للمعارضة ، وينتمي ربعهم تقريبا (٢٤ مرشحا) إلى التحالف الاجتماعي المسيحي . ونظرا لهذا التركيز الملحوظ سينصب جل الاهتمام على مرشحين ينتميان على وجه التحديد إلى الاتحاد الوطني للمعارضة . وتأثير هذه الانسحابات على الانتخابات

ذاتها ليس كبيرا لأن معظم المنسحبين مرشحين بديلين أو كانت احتمالات فوزهم في الانتخابات ضئيلة . والقدر الذي يمكن أن تأثر به هذه الانسحابات على إمكانية تمثيل الأحزاب في حالة حصولها على أغلبية أصوات الشعب ضئيل . ولهذا السبب ستركز الدراسة على أسباب الانسحاب ، ولاسيما علاقاتها المحتملة بعمليات التخويف ، وعلى ما سيترتب عليها من آثار نفسية على سائر المشتركين في عملية الانتخابات .

٣٦ - وفي خلال النصف الأخير من شهر كانون الأول/ديسمبر والنصف الأول من شهر كانون الثاني/يناير أجرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة مجموعة من المقابلات مع المرشحين المنسحبين^(٩) ومع زعماء أحزابهم ومع مُبلِّغين رئيسيين . وعدد هذه المقابلات وإن كان كبيرا فلا يصح أن نحاول وضع النتائج في جدول نظرا لصعوبة تقسيمها إلى فئات واضحة المعالم ولتباين درجة الثقة في المعلومات^(١٠) . بيد أن القراءة الدقيقة للمعلومات المستمدة من المقابلات توحي بوجود ثلاث فئات رئيسية من الحالات .

٣٧ - وترجع الفئة الأولى إلى أسباب طبيعية للانسحاب في أوضاع سياسية معقدة كالأوضاع الموجودة في نيكاراغوا ، ولا تسمى بأي شكل من الأشكال نزاهة عملية الانتخابات . وشمة مجموعة كبيرة من الحالات تنطوي على تسميات دون استشارة مسبقا ، وتوقعات لم تتحقق بالحصول على مكاسب اقتصادية ، وصراعات داخلية على مستوى القيادة المحلية ، وخلافات سياسية أيديولوجية الخ . ويندرج في هذه الفئة ، فيما يبدو ، معظم انسحابات أحزاب المعارضة غير المنظمة الى الاتحاد الوطني للمعارضة ونحو ثلاث انسحابات التحالف .

٣٨ - والفئة الثانية الأقل عددا إلى حد ما تضم حالات اجتمعت فيها ضغوط خفيفة مع مستوى منخفض من الالتزام من جانب المرشحين المنسحبين . بيد أن هذه حالات يصعب فيها التفرقة بين الاقناع والتخويف . فمثلا انطوت بعض الحالات على تلميحات مستترة لم تصل في الواقع إلى اتخاذ شكل التهديد وانطوت حالات أكثر على وعود بالحصول على مكاسب اقتصادية . ويتعلق وجود هذه الحالات بصعوبة تسمية عدد من المرشحين بهذه الضخامة في كامل عملية تنظيم تحالف المعارضة . وقد أدى هذا إلى اختيار مرشحين على اتصال ضعيف بالمعارضة بل وصل في حالة شاذة إلى حد إدراج أسماء أشخاص حركيين ينتمون إلى جبهة التحرير الوطني الساندينية في قوائم مرشحي الاتحاد الوطني للمعارضة .

٣٩ - والفئة الثالثة والأخيرة تضم الحالات التي توجد فيها أدلة قوية على عمليات التخويف . ونظرا لأن قيام أفراد من المقاومة النيكاراغوية بتخويف أنصار جبهة

التحرير الوطني الساندينية قد عولج في الفقرة ٢٢ فإنه لن يبحث هنا . أما بالنسبة إلى مرشحي الاتحاد الوطني للمعارضة فقد تراوحت الضغوط بين الإضرار بالممتلكات (البيوت والسيارات الخ) والتهديد بالقتل . وتضمنت الشكاوى عادة اتهامات موجهة إلى إدارة أمن الدولة ككل أو إلى أفراد فيها . وتتركز معظم الحالات في المناطق التي كانت - ولاتزال - توجد فيها مستويات مرتفعة من القتال . وقد توجد فيها منازعات شخصية قديمة العهد . ولا يحمل التوزيع الجغرافي للحالات واختلاف أشكالها على الاعتقاد بأنها أنشطة تخويف مخططة مركزيا بل يوحيان بأنها من فعل الحركيين الذين يعتقدون أنهم يخدمون مصالح حزبهم بهذه الأفعال المشينة . وعلى الرغم من هذه التفسيرات ، فإن هذه مشكلة خطيرة واستمرار هذا النوع من الحوادث يمكن أن ينتقص من الشقة في عملية الانتخابات . وإن طبيعة الضغوط وشبه استحالة جمع أدلة تمكن من عرض هذه المسألة على القضاء يجعل أفضل طريقة لحلها هي مواصلة ضغط حزب الحكومة على كوادره من الحركيين وإبراز ما تلحقه هذه التصرفات من ضرر بقضيته ذاتها . وفي الحديث الذي جرى بين الرئيس أورتيغا ، بوصفه مرشح حزب الحكومة والسيد ريتشاردسون ، كان هذا أحد طلباته الرئيسية وتعهد الرئيس ببذل قصارى جهده في هذا الصدد .

٤٠ - وثمة جانب آخر للحالة يبدو خطيرا بصفة خاصة . فمن زاوية سير عملية الانتخابات ليس عدد عمليات التخويف ، بل وخطورة هذه العمليات نفسها ، إلا جزءا من المشكلة . ومجرد كونها قد بدأ يشغلان مكانا بارزا في الحملة يدخل تغيرا نوعيا على سير الحملة . وكثيرا ما يشار في الخطاب العامة للمرشحين إلى عمليات التخويف ، والاشارة إليها في صحافة المعارضة دائمة ، ولا يسهل دائما على جماهير القراء التمييز بين ما يمثل حقا عمليات تخويف ويعنى بالتالي تقييدا لحرية التعبير عن الرأي وما يمثل إجراءات قانونية من جانب السلطات التي تضم فاعلين سياسيين . والواقع هو أنه في هذه المسألة ، كما في المسائل الأخرى المتعلقة بالحملة ، يمكن أن يدخل في الاختصاص الادعاء بحدوث عمليات تخويف . ففي حملة انتخابية يشوبها قدر كبير من الطعن المتبادل تحل الاتهامات المتبادلة بالقيام بعمليات تخويف في كثير من الأحيان محل المناقشة المنهجية . وهذا الموقف ينطوي على خطر مزدوج ، فمن جهة يمكن أن تمثل هذه الإشارة المتواصلة إلى العدوان والتخويف في حد ذاتها تحريضا على العنف ، ومن جهة أخرى فإنها تتحول إلى عكس المقصود منها وهو نبوءة تحقق نفسها بنفسها ، وتؤدي إلى انسحاب المرشحين أو أعضاء اللجان الانتخابية أو فارزي الأصوات الذين يرون الواقع من خلال هذه الرسائل المغفمة بالمبالغة .

إساءة استعمال أموال الدولة

٤١ - لا يزال يلاحظ في مظاهرات جبهة التحرير الوطني الساندينية استعمال عربات نقل تحمل لوحات مرور رسمية . ويبدو أن المعارضة تأخذ ذلك على أنه عادة مشروعة لأنه لم تقدم شكاوى بشأن هذه المسألة التي يسهل اثباتها بالصور الفوتوغرافية أو بما شابه ذلك . والشكاوى المقدمة في هذا الصدد تمثل جزءا من فئة الشكاوى المتعلقة بإساءة استعمال الوسائط المملوكة للدولة . وإزاء هذه الوقائع تزعم جبهة التحرير الوطني الساندينية أنه في معظم هذه الحالات تكون المركبات مؤجرة إلى إحدى المؤسسات العامة المعنية بهذه المركبات . وفي حالات أخرى يكون من يستعملون هذه المركبات من أعضاء النقابات في القطاع العام ، ومن الصعب فرض رقابة في هذا المجال . ويقال إن هذه المركبات يمكن أيضا أن تكون مؤجرة للمعارضة . وقد أصدرت وزارة النقل بيانا سجلت فيه هذه الواقعة . وذكرت المعارضة أن الوصول إلى هذه المركبات ليس أمرا بسيطا في الواقع وأضافت إلى ذلك قولها إن العاملين في مجال النقل في القطاع الخاص الذين على استعداد لايجار مركباتهم يتعرضون هم أنفسهم لضغوط إن أرادوا تأجيرها للمعارضة كي تستعملها في مسيراتها .

٤٢ - وثمة مجال آخر لوحظت فيه إساءة استعمال ممتلكات الدولة هو وجود لوحات ورسوم حائطية داخل المباني العامة وخارجها ، وقد رأت بعثة مراقبي الأمم المتحدة أن تركز اهتمامها على هذه الحالات ، وألا تعتبر الكتابة على أسطح معينة من الممتلكات العامة مثل الأسوار والأرصفة وأعمدة الإضاءة الخ . مخالفات لما يكتنف فرض رقابة على الكتابة على هذه الأسطح من صعوبة عملية . وكما كان الحال في الماضي لا تزال توضع في المباني العامة خصوصا في المقاطعات ، ملصقات ومنشورات وكتابات ذات مضمون انتخابي ، على الرغم من التعليمات الدقيقة التي أصدرها المجلس الأعلى للانتخابات في هذا الشأن .

٤٣ - وفي إجتماع الممثل الخاص للأمين العام برئيس الجمهورية أعرب له عن قلقه إزاء هذه المشاكل ، وتعهد الرئيس بتقديم تأييده الشخصي في البحث عن حلول وعلاج لاوجه القصور التي لا تزال موجودة . وتوجهت بعثة مراقبي الأمم المتحدة إلى الاحزاب السياسية برجاء بأن تصدر في المناطق المذكورة ، في حالة الاستجابة بيانات خاصة تشجب فيها هذه الاعمال .

خامسا - الحملة الانتخابية في وسائل الاتصال الجماهيري

٤٤ - كان التحيز الذي يمكن ملاحظته في وسائل الاتصال الجماهيري داعيا لقلق بالغ في المراحل الاولى من الحملة الانتخابية . وتضمن التقرير الثاني لبعثة مراقبي الأمم المتحدة (A/44/834) ، انتقادا شديدا للهجة العنيفة والتحيز اللذين تتسم بهما الرسائل التي تنقلها وسائل الاعلام والحكومية والخاصة^(١١) على السواء^(١١) . وخلال المدة التي مضت منذ ذلك الحين ، تم إحراز تقدم هام وإن كانت لا تزال هناك بعض المشاكل التي تتطلب الحل والتي سيتم التعليق عليها في الفقرات التالية لدى تحليل الحالة في مختلف وسائل الاعلام . وقد نوقشت هذه المشاكل في لقاء السيد ريتشارد سون بالرئيس أورتيغا .

٤٥ - وفي بداية الحملة الانتخابية تم تعزيز الفرق القائمة برصد وتحليل وسائل الاتصال . وفي الوقت الراهن يقوم ستة أشخاص بهذه المهمة في ماناغوا . وقد زودت المناطق بالمعدات الضرورية لتسجيل عينات من البرامج السياسية التي تبثها محطات الاذاعة المحلية . وكذلك التدريب الضروري لتمكين الموظفين المعنيين في المناطق من تحليل مضمون المعلومات التي يتم جمعها . وحتى الآن ، تشتمل محفوظات بعثة المراقبين على ٢٢٢ ساعة من البرامج التلفزيونية و ٢١٠ ساعات من البرامج الإذاعية ذات المضمون الإخباري والسياسي ، ومواد دعائية ، ومواد أخرى ذات صلة .

الحالة الراهنة في التلفزيون

٤٦ - لم تطرأ خلال الفترة قيد الاستعراض تغييرات هامة على البرامج التلفزيونية . فالقناة ٦ تواصل بث البرنامج المعنون "انتخابات ٩٠" ، بشكل جديد ، يوميا من الساعة ١٨/٠٠ إلى الساعة ١٩/٠٠ اعتبارا من ١٢ كانون الثاني/يناير . كما تُبث "نشرة الانباء الساندينية" يوميا على القناتين كلتيهما من الساعة ٢٠/٠٠ إلى الساعة ٢٠/٣٠ ، وقد تم تمديد هذه الفترة مؤخرا إلى الساعة ٢٠/٤٠ . وتُبث الفترات الزمنية المدفوعة التي حددها قانون الانتخابات (٣ دقائق و ٣٠ ثانية يوميا لكل حزب) على القناة ٦ بعد الساعة ٢١/٠٠ . أما خارج هذا الجدول الزمني ، فيطبق مبدأ التعاقد الحر ، كما هو الحال في القناة ٣ . ولا تستخدم الاحزاب السياسية إلا جزءا قليلا جدا من وقت البث المخصص لها بموجب القانون ، لدرجة أنه خلال الاسبوع الممتد من ١٦ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ، كان الحزبان اللذان استخدما كل الوقت المخصص لهما هما جبهة التحرير الوطني الساندينية والحزب الاجتماعي المسيحي النيكاراغوي . واستخدم

كل من الاتحاد الوطني للمعارضة والحزب المحافظ الديمقراطي لنيكاراغوا زهاء ٧ دقائق وقرر تحالف المعارضة ، من جانبه ، أن يبث نشرته الاخبارية المستقلة - التي تعكس فكر الاتحاد الوطني للمعارضة - لمدة ١٠ دقائق ثلاث مرات في الاسبوع على القناة ٢ التي تتميز بكون رسومها أقل كثيرا .

٤٧ - وقد حسنت "نشرة الانباء الساندينية" ، التي كان تحيزها الواضح موضع انتقاد في التقرير الثاني لبعثة مراقبي الأمم المتحدة (A/44/834) ، توزيع الوقت المخصص لها بشكل ملحوظ . وتشير مقارنة عينة عشوائية من البرامج التي تم بثها خلال شهري تشرين الأول/اكتوبر وكانون الثاني/يناير إلى حدوث عدد من التغييرات . فأولا ، أصبحت جبهة التحرير الوطني الساندينية تظهر كحزب وكمنافس في الانتخابات ، بدلا من أن تعكس أنشطتها من خلال برامج تتناول مسائل حكومية بصورة رئيسية . وزاد الوقت المخصص لتحالف المعارضة في كانون الثاني/يناير فأصبح مساويا للوقت المخصص لجبهة التحرير الوطني الساندينية . وانخفض عدد التعليقات التي تتناول مواضيع حكومية انخفاضا كبيرا . وما زال الوقت المخصص للمعارضة غير الداخلة في الاتحاد الوطني للمعارضة محدودا ، إذ يشغل بالكاد ٣ في المائة من مجموع "نشرة الانباء الساندينية" .

متوسط الفترات الزمنية في

تشرين الأول/ كانون الثاني
أكتوبر ١٩٨٩ يناير ١٩٩٠

١٣ "٤٢	١٣ "٠٢	جبهة التحرير الوطني الساندينية
١٣ "٥٤	١١ "٠٨	الاتحاد الوطني للمعارضة
١٣ "٥٩	١٣ "١١	أحزاب المعارضة الأخرى
١٣ "٠٨	١٥ "٠٩	الأنشطة الحكومية
١١٨ "١٩	١١٩ "٣٠	المواضيع الأخرى

المصدر : من إعداد بعثة مراقبي الأمم المتحدة على أساس عينة من البرامج .

٤٨ - ولم يزد البرنامج التلفزيوني الرئيسي الخاص بالحملة الانتخابية والمعنون "انتخابات ٩٠" تواترا فحسب ، بل تحسن أيضا شكله إلى حد كبير . إذ أصبح ممثل أحد الأحزاب السياسية ، التي يتم اختيارها بالقرعة على التعاقب ، يقدم ثلاث مرات في الاسبوع عرضا مدته ثلاث دقائق وبعد ذلك يقوم ثلاثة صحفيين ، يمثلون وسائط إعلام من

خلفيات أيديولوجية مختلفة ، بطرح أسئلة عليه . ويتلقى هذا البرنامج أيضا مكالمات هاتفية مباشرة من مشاهدين غير مختارين ، وتتيح وحدة متنقلة لمن يرغب من المواطنين فرص التحدث أمام المكيروفون^(١٢) . وبهذا الشكل يتحدث حزبان يوميا ، وتخصص ثلاثون دقيقة لكل منهما . وتجرى مرتين في الأسبوع مناقشة تذاغ مباشرة ومدتها ساعة بين مرشحي حزبين يطرح عليهما ثلاثة صحفيين أسئلة بالتناوب وتخصص للمرشحين بالتناوب ثلاث دقائق للرد على الأسئلة . ويتفق الحزبان مسبقا على مواضيع المناقشة وعلى من يمثلها فيها . وبالنسبة للمناقشة التي جرت بين جبهة التحرير الوطني الساندينية والاتحاد الوطني للمعارضة بشأن المسائل الاقتصادية والتي حظيت بقدر كبير من الدعاية ، كان أحد الصحفيين يمثل شبكة التلفزيون السانديني ، وآخر يمثل صحيفة "La Prensa" وآخر صحيفة "Financial Times" . ولم يحسن برنامج "انتخابات ٩٠" نوعيته الصحفية بدرجة كبيرة فحسب ، بل تمكن أيضا من بلوغ مستوى عال من النزاهة .

٤٩ - ومع ذلك ، مازالت هناك بعض المجالات التي من المهم إجراء تحسينات فيها . فهناك عدد من الفترات الاعلانية ، خارج الجدول الزمني المخصص للأحزاب السياسية ، التي ترمي إلى الدعاية بشكل واضح . وعلى سبيل المثال ، في إحدى هذه الفترات ، يختتم أحد أبطال رواية برازيلية تلفزيونية رائجة ، بعد تحية الشعب النيكاراغوي ، رسالته قائلا إن "كل شيء سيتحسن" في عام ١٩٩٠ ، وهذا أحد شعارات حملة جبهة التحرير الوطني الساندينية . وإذا كان يراد بالفعل التوصل إلى تلفزيون حكومي نزيه تماما ، فينبغي إزالة هذا النوع من المخالفات أو ينبغي ، بدلا من ذلك ، السماح للمنظمات غير الحزبية والقريبة من المعارضة ببحث رسائل ذات مضمون واسع مشابه . والمجال الثاني الذي يمكن إدخال تحسين عليه هو الطريقة التي تعامل بها المعارضة في "نشرة الانباء الساندينية" . وإن كان قد تم فعلا إزالة التجاوزات التي كانت موضع انتقاد في التقرير الثاني (A/44/834) ، فإن الصورة التي تقدم عن المعارضة ما زالت سلبية أساسا . وأخيرا ، فإن الفترات الزمنية المخصصة للدعاية الحزبية تبث في وقت متأخر أكثر من اللازم ، ويبدو أن من المعقول تحديد أوقاتها بقدر من المرونة .

ألف - الحالة فيما يتعلق بوسائل الاتصال المكتوبة

٥٠ - ظلت الصحف الثلاث ذات التوزيع الوطني تتسم بالخصائص الأساسية المذكورة في التقرير السابق وتتضمن الجداول من ١ إلى ٥ الواردة في المرفق الثاني معلومات عن هذا الموضوع^(١٣) . وهي تبين في المقام الأول ارتفاع نسبة المساحة المخصصة لمواضيع الانتخابات السياسية وتزايدها خلال شهر كانون الثاني/يناير ، وبشكل ملحوظ في LA

Prensa بمفحة خاصة (الجدول ١) . كما تُبين أن الشكاوى والادعاءات أداة تستخدمها La Prensa عادة لشرح نقاط الخلاف حول عملية الانتخابات (الجدول ٢) . ويتضمن الجدولان ٣ و ٤ بيانات عن النسبة التي تخصصها كل صحيفة للمعلومات المتعلقة بكل حزب والحكومة والمنظمات الوثيقة الصلة بالأحزاب . وتؤكد البيانات الواردة في هذه الجداول استقطاب وسائل الاتصال وتركز الاهتمام على الأخبار - الإيجابية والسلبية - المتعلقة بجبهة التحرير الوطني الساندينية والاتحاد الوطني للمعارضة وكذلك شدة الحملة المعادية للحكومة في La Prensa . وأخيرا يبين الجدول ٥ توزيع المساحة المخصصة للدعاية المدفوعة في كل واسطة من وسائل الاتصال ، ويعكس اشتداد التنافس الانتخابي مع اقتراب موعد الانتخابات . وضاعفت La Prensa من نسبة المساحة التي تبنيها للاتحاد الوطني للمعارضة ، وشرعت في نشر دعاية للأحزاب الأخرى في حين زادت Baricada المساحة التي تبنيها لجبهة التحرير الوطني الساندينية إلى ثلاثة أمثال . أما صحيفة Nuevo Diario الوفية لسياسة التنوع التي تتبعها فقد استمرت في انتهاج هذه السياسة وكشفتها في شهر كانون الثاني/يناير . واستمرت لهجة العنف العالية ، واستمرار الطعن في الخصوم ، والتباين المعتاد في وصف الأحداث حسب اتجاه الواسطة التي ترويها . وظل عنف اللهجة شاغلا مستمرا للمجلس الانتخابي الأعلى ، ويرد فيما يلي تعليقات على بعض التدابير المتخذة بصدد هذه المسألة .

٥١ - وتتناقض مجلة "La Cronica" الأسبوعية في عدة نواح مع الثلاث صحف السابق الإشارة إليها . وعلى الرغم من أن توزيعها محدود للغاية فإن أثرها هام في السياق السياسي النيكاراغوي متى وجه إلى جمهور من السياسيين والمثقفين وأصحاب المهنة الحرة الذين يؤثرون بدورهم في الرأي العام . وعلى الرغم من أن صحيفة "La Cronica" تمثل اتجاهها أيديولوجيا واضحا ، وعلى الرغم من انحياز مديرها إلى المعارضة^(٤) في التنافس الانتخابي فإنها تفسح المجال في صفحاتها لمقالات ذات اتجاهات شتى ، وسعت منذ بداية عملية الانتخابات إلى نشر آراء مرشحين مختلفين ، فقد أجرت سلسلة من الأحاديث مع شخصيات من الحكومة والجبهة والاتحاد الوطني للمعارضة والأحزاب المعارضة غير المنضمة إلى الاتحاد الوطني للمعارضة . وشمة اختلاف هام فيما يتعلق بالمحرف ذات التوزيع الكبير وهو المضمون التحليلي لعدد من مقالاتها . إذ أنها تطرح وتناقش مواضيع مثل أهمية هذه الانتخابات ، والنظام السياسي النيكاراغوي ونماذج من الأنظمة السياسية المرفوضة ، ومقترحات اقتصادية ، مما تخلو منه فعلا الصحف اليومية . ويمكن أيضا إبداء تعليقات مماثلة على المنشورات الدورية مثل "Análisis" و "Envío" و "Pensamiento Propio" التي لها ، شأنها شأن "La Cronica" انتماءات أيديولوجية معينة . بيد أن تأثيرها المباشر في عملية الانتخابات محدود للغاية لأن أحدها منشور

مكرس لمواضيع اقتصادية وبقيتها منشورات ذات مضمون أكاديمي ، ولذلك فإنها أقل اهتماما بالأحداث الانتخابية الصرفة .

باء - الحالة فيما يتعلق بالإذاعات

٥٢ - على الرغم من أن الإذاعة هي واسطة الاتصال الأكثر انتشارا في نيكاراغوا فإنه لم يستفد منها تماما في هذه الحملة الانتخابية . ويبدو أن قدرتها على الوصول إلى جماهير من الناخبين المحتملين الذين لا يستطيعون الإطلاع على الوسائط المكتوبة ومشاهدة الوسائط المرئية لم تستخدم بصورة كاملة من جانب القوى السياسية المتنافسة . وتوضح هذه الحقيقة بصفة خاصة في الإذاعات الإقليمية . ففي تلك الإذاعات كما في الإذاعات الوطنية التي تبث برامجها من ماناغوا استحدثت ووضعت تحت تصرف الأحزاب برامج مجانية توفر محافل للمناقشات السياسية والبحث وإجراء أحاديث مع زعماء الأحزاب . ولم تلق هذه المقترحات الإذاعية ما كان منتظرا من ترحيب من جانب المرشحين السياسيين الذين رفض بعضهم هذه الدعوات . ونحن نرى أن سياسة الباب المفتوح هذه مناسبة للغاية ومفيدة للأحزاب السياسية الصغيرة التي لديها إمكانيات محدودة لتمويل المجالات التي تتقاضى اجرا . ويشير الاتجاه السائد إلى أن الأحزاب السياسية ذاتها هي التي تبعد نفسها عن إذاعات معينة ، إما لأسباب اقتصادية وإما لعدم وجود تقارب أيديولوجي بينها وبين تلك الإذاعات ، وبالتالي تبتعد عن جماهيرها . ولا تقوم أي إذاعة من الإذاعات التي تتبع أجزاء من وقت الإرسال إلى المتنافسين في الانتخابات باختيار عملاتها من الأحزاب السياسية أو حرمان أي حزب سياسي من خدماتها مادام متقيدا بالقواعد التي فرضها المجلس الأعلى للانتخابات ويحترم في دعايته مدونة قواعد السلوك الانتخابي .

٥٣ - وفيما يتعلق بالإذاعات الحكومية يذيع "صوت نيكاراغوا" إعلانات لجبهة التحرير الوطني الساندينية والاتحاد الوطني للمعارضة والحزب الاجتماعي المسيحي النيكاراغوي والحزب المحافظ الديمقراطي لنيكاراغوا وللمجلس الأعلى للانتخابات ورسائل لرئيس الجمهورية موجهة إلى جميع النيكاراغويين . وأذاعت "La Primerisima" إعلانات لجبهة التحرير الوطني الساندينية وللحزب الاجتماعي المسيحي النيكاراغوي وللحزب المحافظ الديمقراطي لنيكاراغوا وللمجلس الأعلى للانتخابات . وأذاعت "Radio Liberacion" إعلانات لجبهة التحرير الوطنية الساندينية والاتحاد الوطني للمعارضة والحزب الاجتماعي المسيحي النيكاراغوي والحزب المحافظ الديمقراطي لنيكاراغوا . وأذاعت "Radio Insurreccion" إعلانات لجبهة التحرير الوطنية الساندينية والحزب المحافظ

الديمقراطي لنيكاراغوا والاتحاد الوطني للمعارضة والحزب الوحدوي لأمريكا الوسطى . وأذاع "Radio Pancasan" إعلانات لجبهة التحرير الوطنية الساندينية والاتحاد الوطني للمعارضة والحزب المحافظ الديمقراطي لنيكاراغوا والحزب الاجتماعي المسيحي النيكاراغوي . وفي الاذاعات الخاصة نجد أن مجموعة الاحزاب التي تعرض إعلاناتها كبيرة جدا وإن كان هناك اتفاق مع الاتجاه الايديولوجي الاساسي للإذاعات ، وتضاف إليها إعلانات المنظمات المدنية المختلفة مثل اتحاد الشباب الديمقراطي ومركز عمال نيكاراغوا واتحاد منتجي نيكاراغوا والسبيل المدني . وفيما يتعلق بإذاعة "صوت نيكاراغوا" حدثت ظاهرة مماثلة لما ذكر فيما يتعلق بالشبكة التلفزيونية الساندينية حيث أنه يذيع على موجاته أنباء الأنشطة المقبلة للمنظمات القطاعية والإقليمية المرتبطة ارتباطا واضحا بالساندينية ، وتفسر المعارضة هذا - بحق - بأنه دعاية مستترة لجبهة التحرير الوطنية الساندينية . كما أشير إلى حالات أكثر مباشرة مثل توجيه نداءات تطالب بالتصويت لصالح الجبهة . وحدد المجلس الأعلى للانتخابات تعريفات الاذاعات الحكومية على المستوى الذي كانت عليه في شهر نيسان/ابريل (بالدولار نظرا للتضخم لمفرط) . وفيما يتعلق بـ "صوت نيكاراغوا" ، وهو أكبر إذاعة من حيث عدد المستمعين ، تبلغ التعريفة نحو ٢٦٠ ٠٠٠ سنتافو للثلاثين دقيقة (أي ما يعادل ٧,٧٥ من دولار الولايات المتحدة بالسعر الرسمي) ، في حين تبلغ التعريفة في الاذاعة الكاثوليكية (خاصة ، ويسري عليها مبدأ حرية التعاقد) ٣٠٠ ٠٠٠ سنتافو لنفس المدة .

٥٤ - وختاما يمكننا أن نقول أن ما يضمن تعدد الاتجاهات الاعلامية والسياسية على الساحة الاذاعية النيكاراغوية هو بالضبط كثرة عدد الاذاعات الموجودة وتنوع نظم ملكيتها . ويمكن لجميع الخيارات السياسية ، لو شاءت ، أن تستعمل بحرية ، ودون أي قيد إلا ما تفرضه قوانين السوق ، الموجات الاذاعية في حملاتها الرامية إلى كسب الانصار السياسيين من أجل يوم ٢٥ شباط/فبراير .

جيم - الشكاوى والبلاغات المتعلقة بوسائل الاتصال الجماهيري

٥٥ - لم تقدم منذ البداية الرسمية للحملة الانتخابية شكاوى أو بلاغات تتعلق بوسائل الاتصال الجماهيري . ومع ذلك فإن عدم وجود شكاوى رسمية لا يعني أن وسائل الاعلام الجماهيري لم تعد موضوع خلاف في الحملة الانتخابية . والواقع أن معظم انتقادات المعارضة ذات طابع عام ولا تنحصر نحو التركيز على أعمال قابلة للتنديد

بها . وفي اجتماعات العمل المعقودة مع المسؤولين عن وسائل الاعلام في الاحزاب ، قدمت شكاوى تتعلق بالفترات الاعلانية ذات المضمون السياسي التي سبقت الاشارة إليها ، وبمشاكل الوصول إلى بعض وسائل الاعلام الخاصة ، وفي حالة بعض احزاب المعارضة الصغيرة ، بالتكاليف المرتفعة للفترات الاعلانية . ونظرا للاستحالة العملية لرصد جميع البرامج الاذاعية ، ناشد فريق مراقبي الأمم المتحدة جميع الاحزاب السياسية ، عند ملاحظة حالات اختلال محددة ، التقدم ببلاغات تتضمن المعلومات اللازمة للتعرف بشكل مناسب على ما حدث .

٥٦ - وقد اتخذت إدارة وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري (Dirección de Medios y de la Comunicación Social) والمنشأة حديثا والتابعة للمجلس الانتخابي الاعلى مجموعة من التدابير الفعالة الرامية إلى إزالة بعض المشاكل القائمة في مجال اختصاصها . وهكذا ، وبخت بصورة سرية في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر صحيفة Barricada لنشرها اعلانات مدفوعة الأجر شوهدت مواد دعائية نشرها أصلا الاتحاد الوطني للمعارضة وهذا شيء لم يتكرر . كما انتقدت الإدارة صحيفة La Prensa لاستخدامها عبارات مثل "Frentesomocismo" وعبارة "Rambo" للاشارة إلى الرئيس أورتيغا ، ولإستخدامها عناوين مقلقة ومضللة بشكل مفرط . كما أقنعت "Vía Cívica" عن طريق التهديد بأن تسحب من صحيفة La Prensa دعاية تتعلق بكيفية التصويت ، لأنها كانت تنطوي على معلومات غير صحيحة يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب أخطاء يوم الانتخابات . غير أن قرارها الذي حظي دون شك بأكبر قدر من الدعاية تمثل في قيامها مؤخرا بتوبيخ صحيفة El Nuevo Diario علنا لتجاهلها تعليماتها المتكررة بأن تزيل من صفحاتها عبارتي GN-1 و GN-UNO (Guardia Nacional-UNO) اللتين تشيران إلى الاتحاد الوطني للمعارضة . ونظرا لأن هذه الصحيفة مازالت مستمرة في ممارستها ، فإن المجلس الانتخابي الاعلى قد وجه توبيخه إليها بالفعل وأجبرها على نشره ، وهو ما ردت عليه الصحيفة بشكل غير لائق ، مخالفة بذلك ، ضمنا ، الشكل العادي للنشر . ودعا المجلس الانتخابي الاعلى ، مجددا ، مدير El Nuevo Diario ، وبإشرافه الاجراءات القانونية التي يمكن أن تؤدي إلى تطبيق أشد الجزاءات التي ينص عليها قانون وسائل الاتصال (إغلاق الصحيفة لفترة تمتد من يوم إلى ثلاثة أيام) .

٥٧ - ومع أن تطور الحالة في مجال وسائل الاتصال يمكن أن يعتبر ايجابيا ، فما زال هناك مجال للتحسين أشير إليه في الفقرات السابقة وقد أعرب السيد ريتشاردسون عن قلقه للرئيس أورتيغا ، وتلقى تأكيدات باهتمام الحكومة المستمر بهذه المسألة .

سادسا - الطعن في شرعية العملية الانتخابية

٥٨ - يمكن أن تتعايش في عملية انتخابية واحدة شكوك ذات دلالة متميزة تنتج عنها آثار مختلفة . ويميل الشك الاعتيادي في النتائج إلى ممارسة تأثير ايجابي على العملية من حيث أنه يجبر الخصوم على تعديل مقترحاتهم ورسائلهم وفقا لاختيار الناخبين . وعلى العكس من ذلك ، فإن للشك في شروط الشرعية التي تجري فيها العملية آثارا سلبية أساسا . وقد أشير في تقارير سابقة إلى قلق البعثة إزاء وجود علامات واضحة تدل على طعن بعض القطاعات في شرعية العملية الانتخابية حتى قبل بدئها . واستمر هذا الاتجاه في الفترة قيد التحليل دون تغيير كبير ، كما استمر التشكيك في الجوانب الأساسية للعملية ، مما يشكل لبعثة مراقبي الأمم المتحدة داعيا للقلق الشديد .

٥٩ - ويحتاج تقييم سير العملية الانتخابية إلى التمييز بين نوعين من المسائل يتضاحن ، في وقت واحد ، في السيناريو الانتخابي النيكاراغوي . فمن ناحية ، يجب النظر في مواضيع المنافسة الانتخابية وتحليل هذه المواضيع المرتبطة بالتوازن النسبي للفرص المتاحة للخصوم ، أو كما قيل "تسوية ميدان اللعب" . ومن ناحية أخرى ، هناك تقييم لتصرفات "حكّام اللعبة" أي السلطة الانتخابية ، يفترض أنه يشمل المواقف والاجراءات المتخذة فيما يتعلق بالنوع الأول من الاسئلة .

٦٠ - وفيما يتعلق بالجانب الأول ، فمن الواضح أنه لا يمكن التفكير ، بمفهوم المساواة ، في كل مستوى من المستويات التي تتضح فيها المنافسة الانتخابية ، حتى ولو لم يكن الأمر يتعلق بكون المتنافسين يحتلون مواقع مختلفة فيما يتعلق بجهاز الدولة . ومن الواضح أن الفرص غير متساوية للوصول إلى هذا الجهاز (وهو ، في حالة نيكاراغوا ، يشمل مجموعة هامة من وسائط الاتصال الجماهيري) الذي يملكه الحزب الحاكم . كذلك من الممكن الدفع بالحجة القائلة إنه يوجد ، أو ربما يوجد ، اختلاف في استعمال القدرة الشرعية للدولة على القسر فيما يتمل بمختلف المشاركين في العملية الانتخابية . وإن الاتهامات المستمرة بعدم وجود تماثل في تلك المستويات ، في المناقشات السابقة لإصلاح القانون الانتخابي ، قد حملت الحزب الحاكم على اقتراح آليات غير اعتيادية في التشريعات المقارنة ، تتيح ، في ظل ظروف معينة ، تمويل الأحزاب السياسية عن طريق مؤسسات أو أشخاص من الخارج . وأدت اعتبارات مماثلة إلى إيجاد أساس للقرار اللاحق الذي صدر عن كونغرس الولايات المتحدة باستعمال تلك الوسائل لتمويل بعض أنشطة تحالف المعارضة .

٦١ - وفي كل الأحوال ، من السهل في الظروف التي تحيط بنيكاراغوا التذرع بأن عوامل التوازن الرئيسية في المنافسة الانتخابية لا ترتبط بالمساعدات المشار إليها فحسب ، بل يتعلق بها أيضا ما يلي : (أ) إنه يتعين على الحزب الذي يمارس السلطة أن يقدم بياناً عن أعماله في الحكم ، في حين أنه يمكن لخصومه أن يقتصروا على تقديم مقترحات بديلة أو مجرد انتقاد هذه الأعمال ؛ (ب) ظروف الاستقطاب التي تتيح لجزء من المعارضة استمالة صوت الاحتجاج نتيجة للظروف القاسية التي يمر بها الاقتصاد في نيكاراغوا ، هذه الظروف النابعة بدورها من النزاع الممتد الذي تعرضت له ؛ (ج) إن المعارضة يمكنها المبالغة في تصوير ظروف عدم التماثل واستخدام هذه الحجة كسند من أساسيد رسائلها الانتخابية .

٦٢ - وتقييم البعثة أنه في حالة نيكاراغوا تحولت السلطة الانتخابية ، التي تعززت بوجود بعثات هامة من المراقبين الدوليين وبالاهتمام الخارجي الغائق بالعملية ، إلى عامل هام آخر للتوازن . وإن دورها ، الذي يشمل الموافقة على مدونة السلوك الانتخابي ، وإبرام اتفاقات بين الأحزاب توجي بها وتشجيعها ، ونشاطها العام فيما يتصل بالاجراءات القابلة للمناقشة التي تتخذها القطاعات الحكومية أو وسائط الاتصال الجماهيري التابعة للدولة ، وخصائص حملاتها الاعلامية ، والجهود المبذولة لتدريب أعضاء اللجان الانتخابية ومندوبي الأحزاب ، كل هذا اتجه بشكل موحد إلى تحسين ميدان المنافسة بشكل يخدم المعارضة .

٦٣ - ووظيفة فريق مراقبي الأمم المتحدة ، التي ترتبط بمراقبة العملية الانتخابية وليس بالفعل الانتخابي في حد ذاته فحسب ، تجعله يشترك أيضا في هذا النوع من الأنشطة . وورود شكاوى وبلاغات من الأحزاب ، وتحليلها بانتظام وتقييمها حسب الفئات ، ييسر كشف المجالات التي يمكن أن توجد فيها مبالغة في استعمال مزايا الحزب الحاكم . ولا تسعى التقارير الدورية لفريق مراقبي الأمم المتحدة إلى وضع أوصاف عامة لتطور العملية الانتخابية حتى تاريخ إصدار كل تقرير ، لكنها تحاول بالفعل الإشارة إلى جوانب نقدية - وقابلة للنقد - للعملية الانتخابية ولمواقف الخصوم . والامل معقود على أن تسهم التعليقات الواردة بهذه التقارير في التوصل إلى حلول للمسائل المنتقدة .

٦٤ - وعلى الرغم مما ذكر ، فإن السلطة الانتخابية كانت ، بشكل مستمر ، مطعونة في مواقفها من قبل بعض قطاعات المعارضة . وهناك أفعال صدرت مؤخرا عن المعارضة ، ومنها الرفض المستمر - والهزيل - لتكوين المجلس الانتخابي الأعلى ، يمكن أن تفسر

بأنها استمرار لجهد متواصل للطعن في الشرعية ، وإن تكن المسألة مسألة استراتيجية انتخابية تتسم بالخطورة . وفي الفترة الأخيرة ، يمكن أن نلاحظ ، داخل البلد وخارجه ، أشكالاً دقيقة من الطعن في عمل المراقبين الدوليين . وإن الأثر المزدوج للطعن في شرعية الحكم والشهود الرئيسيين يتصف بخطورة بالغة بشكل لا يحتاج إلى ذكره .

سابعا - موجز الملاحظات الرئيسية

ألف - إدارة الانتخابات

٦٥ - ظلت إدارة هيئة الانتخابات تسير بصورة إيجابية وما زالت هناك بعض المشاكل الصغيرة فيما يتعلق بالنظر في الشكاوى والادعاءات المقدمة . وهذه المشاكل ناجمة عن قلة الموارد البشرية والهيكل الأساسية ، والقيود القانونية المفروضة على تصرفات المجلس الأعلى للانتخابات فيما يتعلق بالجنايات التي يخضع تناولها للمهل والسرعة الإجرائية للقضاء العادي . وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإنه من المرغوب فيه مضاعفة الجهود من أجل متابعة تطور هذه القضايا بصورة أوثق ، والإسراع في النظر في القضايا التي تدخل في نطاق اختصاص هيئة الانتخابات . وأخيراً ، تجدر الإشارة إلى الأهمية الرمزية لإعادة فتح اللجنة الانتخابية ٦٣ التي عملت بصورة طبيعية في خلال فترة التسجيل ، وإن كان أثرها الكمي ضئيلاً .

باء - تطور المسيرات والمظاهرات العامة

٦٦ - تضاغت المسيرات والمظاهرات العامة اعتباراً من البداية الرسمية للحملة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . ومنذ أحداث مساتيبي لم يقع أي حادث كبير . وقام الاتحاد الوطني للمعارضة بـ ٩٤ مسيرة كبيرة راقبت بعثة مراقبي الأمم المتحدة نحو ٨٥ في المائة منها ، وسجلت وقوع ١٠ حوادث صغيرة جداً فيها فقط . ومما لا شك فيه أنه كان لوجود الشرطة وكذلك للمحادثات المسبقة مع منظمي المسيرات أثر إيجابي للغاية وأنها قد أسهما في استعادة الجو الطبيعي . وتشير جميع الدلائل إلى أن هذا الاتجاه سيستمر فيما يتعلق بحملة كسب الأنصار .

جيم - العمليات القتالية

٦٧ - في خلال الفترة قيد الاستعراض استمر النشاط القتالي المتواصل الذي يعزى إلى مجموعات من المقاومة النيكاراغوية والذي أسفر عن خسائر مأساوية في الأرواح ، وكان له بلا شك آثار معوقة لعملية الانتخابات . وهذه بلا شك حقيقة تشير القلق لأنه وإن كان المسؤولون عنها ليسوا من المشتركين في عملية الانتخابات وبالتالي فإن تسوية هذه الحالة مسألة خارجة عن إرادة السلطات الانتخابية إلا أن لها آثارا وخيمة في عملية الانتخابات بسبب أثرها الإرهابي الملحوظ في نفوس حركيي ومرشحي حزب الحكومة في المناطق التي يتركز فيها النشاط القتالي .

دال - عمليات تخويف أخرى

٦٨ - مما لا شك فيه أن من بين الخصائص الرئيسية لهذه الفترة التزايد الكبير في عدد الاتهامات بأعمال التخويف . ورغم أن أهمية هذا هي ، في نهاية المطاف ، رمزية أكثر منها عددية ، فإنها لا تخلو من الأهمية من حيث أنها تؤثر في مناخ العملية الانتخابية فتولد الخوف . والأخطر من هذا أنها يمكن أن تؤدي إلى عرقلة المهمة الرقابية للمعارضة . وفي حالة المرشحين لعضوية المجالس النيابية بالتحديد ، فإن نسبة طلبات الانسحاب لا تمثل سوى ٢,٥ في المائة من مجموع عدد المرشحين المتقدمين أصلا . ومع أن الأهمية العددية لهذا ليست كبيرة ، فبالنظر إلى الأهمية الرمزية التي اكتسبها الموضوع ، أجرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة عددا متزايدا من المقابلات مع المنسحبين ومع زعماء الأحزاب ومع المخبرين الرئيسيين . وقد ساعد هذا على تحديد ثلاث فئات من المنسحبين ، يعود انسحاب أولها إلى دوافع عادية لا تؤثر بصورة مطلقة على تطور العملية الانتخابية (ترشيحات بدون مشاورات مسبقة ؛ وتطلعات للحصول على مزايا اقتصادية لم تحقق ؛ وصراعات داخلية و/أو خلافات سياسية - عقائدية) . والجانب الأعظم من حالات انسحاب أحزاب المعارضة غير المنتمية إلى الاتحاد الوطني للمعارضة ، وما يقرب من ثلث هذا التحالف ، يندرجان تحت هذه الفئة . أما الفئة الثانية ، وهي أقل عددا من الأولى ، فيعود انسحابها إلى حالات تجمع بين ضغوط ضئيلة لا تصل إلى حد تشكيل تخويف حقيقي وحالات انسحاب مرتبطة بانخفاض مستوى الالتزام الحزبي . أما الفئة الثالثة والأخيرة فهي التي كُشف في حالتها عن أدلة على التخويف . وهي تتركز في مناطق احتدام الاشتباكات . وتتراوح أعمال التخويف من الإضرار بالململكات والأموال إلى تهديد الأشخاص . وبوجه عام ، توجه الاتهامات - صراحة أو ضمنا - إلى أفراد قوات أمن الدولة . وتحليل التوزيع الجغرافي لهذا النوع الأخير من الأعمال وخصائصه لا يدل

على وجود نمط موحد يسمح لنا بالحديث عن عمل متضافر على صعيد وطني - وإنما يشير فقط إلى مبادرات من جانب حركيين على المستوى المحلي . وهذه التعليقات لا تقلل مما تعلقه بعثة مراقبي الأمم المتحدة من أهمية لهذه المسألة التي تمثل أحد المصادر الرئيسية لقلقها ، وستواصل البعثة متابعة الحالات التي تقع باهتمام خاص .

هاء - استغلال ممتلكات الدولة

٦٩ - في الوقت الذي وجهت فيه اتهامات باستغلال ممتلكات الدولة بصورة غير مشروعة - مثل استخدام وسائل النقل العامة في القيام بأنشطة حزبية ، أو تعليق ملصقات على الجدران الخارجية للمباني العامة أو رسم لوحات على جدرانها - فإن هناك أدلة على توطيد عزم الحكومة على إزالتها . وقد تلقينا تأكيدات من مستويات مختلفة من الحكومة بمواصلة الجهود المبذولة لإزالة هذه المشاكل ، وطلبنا من الأحزاب السياسية إسداء تعاونها من أجل تحديد حالات انتهاك القواعد النافذة .

واو - الحملة الانتخابية في وسائل الاتصال الجماهيري

٧٠ - أدان التقرير الثاني لبعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من نزاهة العملية الانتخابية في نيكاراغوا (A/44/834) بشدة وسائل الاتصال الجماهيري في نيكاراغوا لعنف شعاراتها وعدم موضوعية الأخبار التي تبثها ، ولا سيما التليفزيون لعدم توخي الحياد . ويقدر هذا التقرير التحسينات الكبيرة التي أدخلتها الشبكة التليفزيونية الساندينية من حيث زيادة عدد البرامج المجانية التي تقدم مناظرات وتعليقات ومناقشات سياسية ، وتطوير عرض البرامج مما أكسبها شكلاً متوازناً . كما يشير بالتقدير إلى التسهيلات الإضافية التي قدمت للأحزاب السياسية لشراء دقائق من الوقت المخصص للدعاية على قناة أو أخرى ، وكذلك إلى زيادة الحيز الزمني المخصص في نشرات أنباء الشبكة الساندينية لتغطية أنشطة المعارضة . وما زال يتعين ، مع ذلك ، بذل جهود إضافية لتحسين مضمون نشرات الأخبار سعياً لبلوغ قدر أكبر من الحياد والموضوعية في تناول مختلف الشخصيات السياسية . وفي حالة الوسائط الإذاعية ، فإن التعددية أكبر نظراً لكثرة أصحاب المحطات الإذاعية . وليست هناك صعوبة في الوصول إليها ، باستثناء التي تشير إلى الناتجة عن تكاليف الموارد وتوفرها . والتقييم إيجابي ككل . وفيما يتعلق بالصحافة المكتوبة ، فإن خصيمتها الرئيسية ما زالت هي الحالة العامة المتممة باللهجة العنيفة المستخدمة في الرسائل وتشويه الأنباء . ومع ذلك ، هناك فروق واضحة بين بعض هذه الصحف . فصحيفة Barricada ، رغم أنها الناطق الرسمي

باسم جبهة التحرير الوطني الساندينية ، لديها تركيز مهني بدرجة أكبر وقد قللت بناء على اقتراحات المجلس الانتخابي الأعلى من لهجتها العدوانية وعلى نقيض ذلك ، زادت "El Nuevo Diario" مواقفها الهجومية المناوئة للمعارضة بوجه عام وللاتحاد الوطني للمعارضة بوجه خاص لدرجة أن المجلس الأعلى للانتخابات وجه إليها توبيخا شديدا . وعلى الرغم من أنه يعتبر أنه قد تحقق تطورا مواتيا في حالة وسائط الاتصال فقد طرق السيد ريتشاردسون في مقابلته للرئيس أورتيغا إمكانية تحقيق تحسنات في هذا الشأن وكذلك في النقاط الأخرى المذكورة آنفا .

زاي - المحاولات الرامية إلى الطعن في عملية الانتخابات

٧١ - لا يمكن في عملية انتخابية التفكير بلغة المساواة التامة على جميع المستويات التي تجرى فيها المعركة الانتخابية . وأوضح مثال لذلك هو التفاوت المحتوم في فرص الوصول إلى جهاز الدولة ، الذي يشكل الموضوع الرئيسي في هذه الحملة . غير أن هناك عوامل موازنة طبيعية مثل واجب الحزب الحاكم أن يشرح أعمال الدولة التي يقوم بها ، في حين أن المعارضة يمكنها أن تقتصر على إبداء انتقادات وتقديم اقتراحات مما يمكنها بالفوز بأصوات الاحتجاج . وهناك عوامل موازنة ناتجة عن قرارات أو اتفاقات سياسية ، مثل المعايير الاستثنائية المتعلقة بتمويل الأحزاب التي تمكن للأحزاب السياسية بتلقي أموال خارجية . وشكل عمل السلطة الانتخابية ، من خلال إقرارها مدونة السلوك الانتخابي وتشجيع عقد الاتفاقات بين الأحزاب والإجراءات التي اتخذتها إزاء وسائل الإعلام . والجهود المبذولة لتدريب المراقبين وأعضاء اللجان الانتخابية تشكل عوامل من شأنها أن تحقق توازنا في المنافسة . كما أسهم تكييف وضع السجلات وتصميم إجراءات التصويت ، وكذلك الحضور المطلوب لمراقبين دوليين أثناء جميع مراحل العملية الانتخابية في تحقيق التوازن .

٧٢ - وإصرار المعارضة ، بالرغم من ذلك ، على الطعن بصورة شبه منهجية في السلطة الانتخابية يشير قلعا بالغا لدى البعثة . والموقف المتمثل في متابعة العملية والطعن بصورة متواصلة في الحكم يحمل المرء على الاعتقاد بأن هذا مجهود يرمي إلى الطعن في شرعية العملية ، غير أن هذا يشكل استراتيجية انتخابية مخوفة بالمخاطر . وأخيرا ، فمما يدعو للقلق الشديد أيضا ما يشاهد من دلائل على وجود طرق ملتوية للطعن في نزاهة المراقبين الدوليين ، سواء داخل نيكاراغوا أو خارجها . وإن الأثر المزدوج للطعن في الحكم والشهود أخطر من الأيثار إليه .

الحواشي

- (١) درست الاجتماعات الرسمية الستة التي عقدها المجلس الأعلى للانتخابات وال ٤٤ اتفاقا المعتمدة فيها في الفترة من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وتختلف قليلا الفترة قيد الدراسة فيما يتعلق بالمجالس الانتخابية الإقليمية .
- (٢) وقع الاتفاق السيد بوتوي باسم IPCE ووقعه السيد سيلفا (عضو المجلس الأعلى للانتخابات المعين بناء على اقتراح الاتحاد الوطني للمعارضة) والرئيس السابق كارتر بوصفه شاهدا .
- (٣) كثيرا ما تكون هذه احتفالات تنظمها الحكومة وتوزع فيها صكوك الملكية أو تفتتح أشغال عامة الخ . وحيث أن رئيس الجمهورية مرشح أيضا فإن العنصر السياسي - أو الأثر السياسي على الأقل - واضح .
- (٤) حذفت من المواد الجديدة بعض العناصر المشوهة التي انتقدت في التقرير الثاني لبعثة مراقبي الأمم المتحدة (A/44/834) .
- (٥) استنادا إلى دراسة عينة من التعليقات المحففة التي تشير إلى تنظيم مظاهرات عامة كان ما نسبته ٢٢ في المائة فقط من مساحة النبا يتعلق بمضمون الخطبة في حالة الاتحاد الوطني للمعارضة . أما في حالة جبهة التحرير الوطني فقد كانت هذه النسبة ٦١ في المائة .
- (٦) في حالات قليلة وقعت حوادث طفيفة ، على سبيل المثال في كانون الثاني/يناير بعد أن فضت الشرطة في غرينادا اجتماعا جماهيريا صغيرا للاتحاد الوطني للمعارضة عُقد دون إذن في قاعتين صغيرتين في فندق كان من المقرر أن يعقد فيه اجتماع لمرشح جبهة التحرير الوطني الساندينية لمنصب الرئاسة وقعت اضطرابات استخدمت فيها الغازات المسيلة للدموع وألقي القبض على عدد من الأشخاص أفرج عنهم بعد ذلك .

الحواشي (تابع)

(٧) مثلا في ناغاروتي ذكر أحد مرشحي المعارضة أن رجال الشرطة "كانوا يبدون كأنهم سكان المريخ" فقد كانوا يرتدون ملابس خاصة مصنوعة من المطاط ، وكل ذلك لأنهم كانوا موجودين هناك لحماية الساندينيين وعلى رأسهم عمدة ناغاروتي ، وليس لحمايتنا نحن الذين لا نحتاج حماية الشرطة التي لا تفعل شيئا لمنع الساندينيين عما يرتكبون من جرائم .

(٨) توجد في منطقة جنوبي المحيط الاطلسي المتمتعة بالاستقلال الذاتي ، علاوة على ذلك ، مجموعتان إثنيتان صغيرتان هما الرامايون والغاريغونايون .

(٩) في بعض الحالات أجريت المقابلات مع الاقارب أو الجيران لاستحالة مقابلة المرشح المنسحب . وبذلت محاولات لمقابلة كل المرشحين المنسحبين بيد أنه لم يتسن في بعض الحالات معرفة أماكنهم أو مقابلتهم . والجهود مستمرة في هذا الصدد ، ويؤمل في مقابلة كل المرشحين المنسحبين ، تقريبا ، في خلال شهر كانون الثاني/يناير .

(١٠) فيما يتعلق بالحالة الاولى يمكن ضرب مثال بحالة مرشح منسحب ينتمي إلى الاتحاد الوطني للمعارضة زعم أن أعضاء في الاتحاد الوطني للمعارضة ذاته قد أرهبوه لأنهم يعتبرونه متسلا من جبهة التحرير الوطني الساندينية . وفيما يتعلق بالحالة الثانية طرقت في بعض المقابلات بقدر من الصراحة مسألة التخويف ، في حين استنتجها الأشخاص الذين أجروا المقابلة في الحالات الأخرى من مواقف من أجريت معهم المقابلات .

(١١) لقد شاطر مراقبون دوليون آخرون هذا القلق . ومن ذلك مثلا ، أن منظمة الدول الأمريكية أيدت هذه الانتقادات في تقريرها الثالث ، الذي نشر في ٢٠ كانون الثاني/يناير .

(١٢) استجابت شبكة التلفزيون الساندينية لطلب بعثة مراقبي الأمم المتحدة فسمحت بأن يرافق بعض أعضاء البعثة الوحدة المتنقلة ، وذلك للتحقق من عدم وجود تحيز في اختيار الأشخاص الذين تجري معهم مقابلات .

الحواشي (تابع)

(١٣) تستند المعلومات الواردة في هذه الجداول إلى دراسة عينة من الصحف
الثلاث تتمثل في ثمانية أعداد صادرة في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ (أيام ٤ و ٥
و ٦ و ٧ و ٩ و ١١ و ١٦ و ١٩) و ١٩ عددا صادرا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ (٥ و ٦
ومن ٨ إلى ٢٤) .

(١٤) لوييس غوسمان ، مدير المجلة ، هو مرشح الحزب الشعبي الاجتماعي
المسيحي لعضوية المجلس الوطني ، عن الاتحاد الوطني للمعارضة .

المرفق الثاني

النسبة المئوية للمساحة المخصصة للمواضيع الانتخابية
السياسية في الصحف الثلاث ذات التوزيع الوطني
("لابرنسا" و "النويغو دياريو" و "باريكادا")

كانون الثاني/يناير ١٩٩٠			كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩			
النويغو			النويغو			
باريكادا	دياريو	لابرنسا	باريكادا	دياريو	لابرنسا	الجدول ١
٣٩,١٧	٣٧,٣٠	٣٣,٣٧	٣٣,٤٨	٣٤,٤٨	٣٤,٩١	مجموع المعلومات السياسية
النويغو			النويغو			
باريكادا	دياريو	لابرنسا	باريكادا	دياريو	لابرنسا	الجدول ٢
١,٣٨	٠,٤٤	١,٧١	٣,٩٠	٠,٩٤	٤,٤١	الشكاوى والبلاغات
النويغو			النويغو			
باريكادا	دياريو	لابرنسا	باريكادا	دياريو	لابرنسا	الجدول ٣
١٣,٥٠	٥,١٣	١,٨٣	١٤,٩٥	٤,٩٦	١,٣٥	معلومات عن :
٢,٣٠	١,٣٦	٦,٠٣	١,٩٨	٣,٤٦	٥,٧٦	- الجبهة
٣,٣٩	١,٦٣	٢,٤٥	٣,٧٨	٤,٧٤	٣,١	- الاتحاد الوطني للمعارضة
٠,٣٠	٠,٨٤	٠,٥٣	١,٣٠	--	--	- الحكومة
٠,٧٧	١,٣٠	٠,٥٠	--	١,٤٠	٠,٧٠	- الحزب الاجتماعي
١,٥٥	١,٤٥	٢,٠٠	--	--	٢,٠٥	- المسيحي النيكاراغوي ..
--	--	٦,٧٨	٢,٠٠	--	٤,٨٧	- الاحزاب الأخرى
٥,٤٧	٤,٠١	٠,٩٠	٥,٢٣	٢,٩٠	--	- المجلس الأعلى للانتخابات
--	٤,١٠	--	--	--	--	
النويغو			النويغو			
باريكادا	دياريو	لابرنسا	باريكادا	دياريو	لابرنسا	الجدول ٤
--	--	٦,٧٨	٢,٠٠	--	٤,٨٧	معلومات ضد :
٥,٤٧	٤,٠١	٠,٩٠	٥,٢٣	٢,٩٠	--	- الجبهة
--	٤,١٠	--	--	--	--	- الاتحاد الوطني للمعارضة
--	--	--	--	--	--	- الحزب الاجتماعي
--	--	--	--	--	--	- المسيحي النيكاراغوي ..

المرفق الثاني (تابع)

كانون الثاني/يناير ١٩٩٠			كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩			الجدول ٤ (تابع)
النويغو	دياريو	لابرنسا	النويغو	دياريو	لابرنسا	
--	--	٠,٧٠	--	--	--	- الحزب الواحدوي لامريكا الوسطى
--	٠,٨٠	١٠,١٠	٠,١٥	--	٦,٥٨	- الحكومة
--	٢,٧٠	٠,٠٤	--	--	--	- المجلس الاعلى للانتخابات
النويغو			النويغو			الجدول ٥
دياريو	لابرنسا	باريكادا	دياريو	لابرنسا	باريكادا	
١٦,٩١	٨,٦٦	--	٥,٢٧	٨,٢٠	--	دعاية لقاء أجر :
--	--	٤,٥٦	--	--	٢,٧١	- الجبهة
٠,٢٠	١,٢٨	٠,٢٤	--	٠,٩٤	--	- الاتحاد الوطني للمعارضة
--	١,٥٢	٠,٦٩	--	١,١٠	--	- الحزب الاجتماعي المسيحي
--	١,٦٦	٢,٢٨	--	--	--	- النيكاراغوي
--	٠,١٥	٠,٢٤	--	--	--	- الحزب المحافظ
--	٠,٥٨	--	--	--	--	- الديمقراطي لنيكاراغوا
٠,٧٧	٠,٦٢	٠,١٦	٠,٢٧	٠,٥٠	٢,٢٦	- حركة الاتحاد الثوري ...
٠,٢٩	--	--	--	--	--	- الحزب الليبرالي للوحدة
--	--	١,٨٢	--	--	٠,٨٠	- الوطنية
--	--	--	--	--	--	- احزاب اخرى
--	--	--	--	--	--	- المجلس الاعلى للانتخابات
--	--	--	--	--	--	- منظمات موالية للجبهة
--	--	--	--	--	--	- الساندينية
--	--	--	--	--	--	- منظمات موالية للاتحاد
--	--	--	--	--	--	- الوطني للمعارضة

المرفق الثالث

نيكاراغوا



MAP NO. 3598 (SI) UNITED NATIONS
JANUARY 1990